2587 ر
0584
AIE

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : عام
E/ECWA/69/Add. 1
١١ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٨
الاصل : بالعربية

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة الخامسة
٢ـ٦ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٨
عمان ، الاردن
البند ١٣ (أ) من جدول الاعمال

UN ECONOMIC COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
20 JUL 1979
RECEIVED
LIBRARY

خطة العمل الاقليمية لادماج المرأة في التنمية في دول منطقة غربي آسيا

78-2294

المحتـــــويـــــات

صفحـة

مقـــدمـــــة ١

منطلقات خطة العمل ١
بعض مؤشرات الواقع الاجتماعي للمرأة في المنطقة ٢
مقومات التنمية في المنطقة وادماج المرأة ٤
خطة العمل - مقوماتها ووسائلها ٧

القسـم الاول - العمل على المستوى الوطني ٩

أولا : في مجال التخطيط والتنفيذ ٩
ثانيا : في المجال القانوني ١٠
ثالثا : في مجال التعليم والتدريب ١٢
رابعا : في مجال الاستخدام والعمالة ١٦
خامسا : في مجال خدمات الاسرة ورعايتها ١٨
سادسا : في مجال تكوين الاسرة والاحوال الشخصية ٢١
سابعا : في مجال تحسين أحوال المرأة الريفية والبدوية .. ٢٣
ثامنا : المرأة الفلسطينية ٢٧
تاسعا : دور وسائل الاعلام والثقافة ٣١
عاشرا : دور الجمعيات والتنظيمات النسائية ٣٣
حادى عشر : دور البحوث والدراسات وجمع المعلومات ٣٥

القسـم الثانـي - العمل على المستوى الاقليمي والدولي ٣٧

ثاني عشر : التعاون الاقليمي والدولي ٣٧

خـاتمـــة ٤١

خطة العمل الاقليمية
لادماج المرأة في التنمية
في دول منطقة غربي آسيا

مقدمة

منطلقات خطة العمل

١- تقوم خطة العمل الاقليمية لادماج المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول غربي آسيا على دعائم قطرية وطنية، واقليمية قومية، وعالمية انسانية. ترتكز هذه الدعائم وطنيا على أرضية الواقع واحواله في كل دولة من دول المنطقة، وما تبذله لمواجهة تحديات التنمية والتطوير لسكانها. وترتكز قوميا على ما يجمع بين دول المنطقة وشعوبها من رصيد التاريخ والحضارة المشتركة كجزء من الامة العربية، وعلى سعيها الدائب نحو تحقيق المزيد من التكامل الاقتصادى والاجتماعي والثقافي بما يعزز حرية الوطن الكبير وكرامة المواطن اينما كان موقعه. كذلك ترتكز هذه الخطة على اسس عالمية يوصى بها المجتمع الدولي في رحاب الامم المتحدة ومنظماتها المختلفة وفي نصوص دساتيرها ومواثيقها ومؤتمراتها، وما تستهدف من تعاون دولي على مختلف المستويات لتنمية الموارد البشرية ودفع عجلة التقدم الانساني.

٢- وتعكس خطط التنمية الوطنية في دول المنطقة برامج ومشروعات متعددة تستهدف تطوير نوعية الحياة للمواطنين رجالا ونساء. ومع ما يعترض عمليات التخطيط والتنفيذ من صعوبات وعوائق، فان مسيرة التخطيط الوطني من أجل التنمية بصورة عامة وتنمية الموارد البشرية بصورة خاصة، قد اصبحت سياسة مستقرة لدول المنطقة.

٣- وتشهد المنطقة كجزء من العالم العربي جهودا متزايدة في التكامل والتعاون الاقتصادى فيما بين دولها بطريقة مباشرة، وعن طريق المنظمات الاقليمية العربية كجامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة، وعن طريق صناديق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتمثل هذا التكامل والتنسيق بالنسبة لدور المرأة في التنمية في العديد من المؤتمرات والندوات التي عقدت على المستوى الاقليمي. يؤكد ميثاق العمل الاجتماعي للدول العربية الذى صدر في عام ١٩٧١ - ضمن مبادئه الاساسية - ان "الرجل والمرأة شريكا حياة ومصير ولابد لهما من الاسهام معا في صنع الحياة على أساس من التعاون والمساواة". وتؤكد جميع الخطط الوطنية وبرامج التنمية في دول المنطقة على ان الانسان (رجلا وامرأة) هو غاية عمليات التنمية، من أجله تحدد وتنجز، وهوفي نفس الوقت محركها وصانعها، وبجهوده تتحقق وتتم. والواقع ان دول المنطقة قد ادركت ضرورة تمكين المرأة من القيام بدور في بناء المجتمع على قدم المساواة مع الرجل كهدف ووسيلة للتنمية الشاملة.

٤- ولا شك ان الانطلاقة العالمية للامم المتحدة التي تبلورت في مؤتمر المكسيك واصداره لخطة العمل العالمية للمرأة، واعتبار الفترة من ١٩٧٦ الى ١٩٨٥ عقد التنمية للمرأة، قد أدت كلها الى استقطاب مزيد من الاهتمام والجهد في هذه المنطقة لتحقيق اهداف هذا العقد. وتتمثل هذه الاهداف في العمل على تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، وفي اتخاذ الخطوات اللازمة لادماج المرأة في نشاطات التنمية الشاملة وفي ادراك الدور المتعاظم لاسهام النساء في تكوين علاقات الصداقة والتعاون بين الدول وتعزيز قضايا السلام العالمي.

٥- واستحثاثا لهذه الجهود يجتمع ممثلو دول منطقة غربي آسيا بدعوة من الامم المتحدة/ مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا لوضع خطة عمل اقليمية لادماج المرأة في التنمية. وتستمد هذه الخطة عناصرها من واقع أحوال المرأة في هذه المنطقة وتقويم لدورها في مجالات التنمية، وتحديد لما ينبغي اتخاذه من سياسات وتشريعات وبرامج توفر للمرأة العربية المشاركة الفعّالة في صياغة الحاضر وصناعة المستقبل. والمأمول ان تكون هذه الخطة هادية لدول المنطقة فيما تبذله من خطط وبرامج قطرية، وما تتعاون فيه من نشاطات اقليمية، وفيما يمكن ان تقدمه منظمات الامم المتحدة والمؤسسات الدولية بناء على طلب تلك الحكومات - من عون في اهداف عقد التنمية للمرأة في هذه المنطقة.

بعض مؤشرات الواقع الاجتماعي للمرأة في المنطقة

٦- يبلغ عدد السكان في دول منطقة غربي آسيا حسب التعدادات والتقديرات السكانية لعام ١٩٧٥ حوالي ٨٦ مليون نسمة اى حوالي ٥٨ بالمائة من سكان العالم العربي كله. وتبلغ نسبة النساء حوالي النصف. ويصل متوسط الزيادة الطبيعية السنوية للسكان الى حوالي ٣ بالمائة، وهي من أعلى معدلات الزيادة الطبيعية للسكان في العالم، كما تعتبر المعدلات العامة للخصوبة كذلك من أعلى المعدلات العالمية. والتزايد السكاني المستمر من معطيات التخطيط الانمائي في المنطقة. وفيما عدا الدول المنتجة للبترول في المنطقة، ولظروف خاصة بهجرة قوة العمل اليها، فان البنية الديمغرافية في بقية دول المنطقة تتميز بالفتوة السكانية اذ يصل نسبة من هم في سن الخامسة عشرة فما دون الى أكثر من ٤٨ بالمائة من مجموع السكان.

٧- وتتراوح معدلات المشاركة في النشاطات الاقتصادية ما بين ٣٢ بالمائة و٢٢ بالمائة من مجموع السكان وهي نسبة متدنية. كما تتراوح معدلات مشاركة المرأة ما بين ٥ر١٨ بالمائة و٥ر٣ بالمائة بالنسبة لمجموع السكان. وباستثناء العمل في القطاع الزراعي فان معدل مشاركة المرأة فوق سن الخامسة عشرة لا يتجاوز ٦ بالمائة في المتوسط في دول المنطقة متراوحا ما بين حوالي ١٥ بالمائة و٥ر٣ بالمائة من مجموع العاملين فوق تلك السن.

٨- واذا نظرنا الى مؤشر وفيات الاطفال الرضع مما له علاقة مباشرة بظروف الام ومستوى معيشتها ، فاننا نجد انها نسبة عالية في معظم بلاد المنطقة التي توجد فيها احصاءات دقيقة نسبيا ، اذ تصل فيها الى أكثر من مائة في الالف، حسب احصاءات عام ١٩٧٥ وتصل تقديراتها في بعض البلاد التي لا تتوفر فيها احصاءات دقيقة الى أكثر من ٢٠٠ في الالف، بينما تقل في واحدة من دول المنطقة الى حوالي ٤١ في الالف. ومع التقدم الملحوظ في الاحوال الصحية بصورة عامة نتيجة للتوسع في الخدمات الطبية الا ان مثل هذا المؤشر يعتبر دلالة قوية على الجهود التي ينبغي ان تبذل لتحسين المستوى الصحي بصورة عامة.

٩ - ومن الواضح عند النظر الى احصاءات الحالة التعليمية لسكان المنطقة وجود نسبة أعلى للامية بين الاناث بمقارنتها بالذكور. وتبلغ نسبة الامية حسب احصاءات ١٩٧٥ في المتوسط في دول المنطقة حوالي ٤٧ بالمائة من مجموع الذكور ممن في سن الخامسة عشرة فما فوق ، بينما تصل هذه النسبة في المتوسط الى أكثر من ٧٠ بالمائة بين النساء، ويصل الفرق بين النسبتين في بعض البلاد الى أكثر من ٦٠ بالمائة ويقل في بعضها الى حوالي ٢٠ بالمائة. وتدل احدى الدراسات على البطء النسبي في التقدم في الحالة التعليمية للمرأة بالنسبة للرجل في الدول العربية بصورة عامة. فبينما كانت نسبة الامية بين الذكور ٦ر١٧ بالمائة عام ١٩٦٠ تدنت الى ٥ر٦٠ بالمائة عام ١٩٧٠ ، في الوقت الذى تدنت فيه هذه النسبة بين الاناث خلال نفس الفترة من ٧ر٩٠ بالمائة الى ٧ر٨٥ بالمائة.

١٠- ولقد أخذ تعليم البنت يحظى باهتمام كبير من كافة دول المنطقة. وتختلف بدايات تأسيس هذا التعليم الحديث حسب الظروف التاريخية لكل دولة من هذه الدول ، فبينما بدأ تعليم البنت في بعضها يظهر منذ أواخر القرن التاسع عشر، فان المدارس لتعليم البنات لم تظهر في البعض الآخر الا مع استقلال تلك الدول وانفتاحها على العالم في مطلع الستينات او في البعض الآخر في مطلع السبعينات. وينعكس الجهد المبذول عموما في تعليم البنت في النمو الواضح في نسبة الطالبات في مجموع البلاد العربية في مراحل التعليم المختلفة الى مجموع البنات (من سن ٦-٢٤) اذ زادت من حوالي ٣ر١٤ بالمائة عام ١٩٦٠ الى حوالي ٢٥ بالمائة عام ١٩٧٥. ومن الملاحظ ايضا ان نسبة الطالبات الى المجموع الكلي للطلبة والطالبات في مراحل التعليم المختلفة آخذة في الارتفاع.

١١- ومع كل هذا التقدم فانه ما تزال هناك في دول منطقة غربي آسيا أكثر من ٤٥ بالمائة من البنات خارج المدرسة الابتدائية ولا تتوفر اماكن لتعليمهن. وان كانت بعض دول المنطقة قد استوعبت او كادت تستوعب استيعابا كاملا جميع البنات في سن المرحلة الابتدائية، فان نسبة الاستيعاب في الدول الاقل نموا لا تتجاوز ما بين ١٥ بالمائة و٢٠ بالمائة. اضف الى هذا ما يعانيه تعليم البنت بصورة عامة من مشكلات التسرب خلال المرحلة التعليمية، او ما تضعه بعض الظروف الاقتصادية والقيم الاجتماعية من صعوبات في متابعة التعليم من

مرحلة الى مرحلة تالية. ومن الملاحظ كذلك النسبة المتدنية لالتحاق الفتيات في معاهد التعليم الفني والمهني، وذلك مع ضيق محتواه التقليدي، اذ لا تزيد نسبة البنات الملتحقات بالتعليم المهني بمقارنتها بالملتحقات بالتعليم الرسمي العام عن ١٨ بالمائة في احسن الحالات، وتنعدم في بعض البلاد، وفي معظمها لا تتجاوز النسبة أكثر من ٤ بالمائة من مجموع الملتحقات بالتعليم العام.

١٢- وتمثل النساء العاملات في القطاع الزراعي الغالبية العظمى من مجموع النساء المشاركات في النشاط الاقتصادي في دول المنطقة التي يغلب عليها النشاط الاقتصادي الزراعي، وتصل نسبة العاملات في هذا القطاع ما بين ٦٠ بالمائة و٨٠ بالمائة من مجموع النساء المشاركات. وتتراوح في المتوسط - خارج نطاق الدول المنتجة للنفط فيما بين ٢٠ بالمائة و٣٠ بالمائة. ورغم عدم وجود احصاءات تفصيلية، فان من المعقول ان نستنتج ان معظم النساء العاملات في القطاعات الاقتصادية الحديثة يتركزن في قطاع الخدمات والتجارة والمال، كما ان نسبتهن ضئيلة في قطاع الصناعة والانتاج السلعي.

١٣- ان البيانات الاحصائية والدراسات العلمية التي توفر مختلف المؤشرات لتقدير اوضاع المرأة العربية ولرصد تطورها في سلسلة زمنية محدودة للغاية. وما سبقت الاشارة اليه من مؤشرات تقريبية تحدد الى درجة عامة من الوضوح ملامح الصورة لاوضاع المرأة في هذه المنطقة وما يتطلبه ادماجها في عمليات التنمية - مشاركة ومستفيدة - من جهود متصلة.

مقوّمات التنمية في المنطقة وادماج المرأة

١٤- تتميز منطقة غربي آسيا بتنوع في مستويات نموّها الاقتصادي والاجتماعي، فبينما يعتبر بعضها من بين أغنى دول العالم من حيث متوسط دخل الفرد، يعتبر بعضها الآخر من الدول الاقل نموا. وبينما يتميّز بعضها بكثافة سكانية عالية وبقدر وافر نسبيا من الطاقات البشرية المدربة، تقل الكثافة السكانية والطاقات البشرية المؤهلة نسبيا في البعض الآخر. ويمثل هذا التباين في صورته الايجابية مجالا للتكامل بين دول المنطقة حيث يتوفر على المستوى الاقليمي القومي عنصرا رأس المال المادي ورأس المال البشري. والتخطيط المتكامل فيما بينهما يمكّن من تسريع عمليات التنمية الى حد كبير بالاعتماد الذاتي على التعاون المشترك بين دول المنطقة وبعضها، وبما يمكن ان يتاح لها من موارد المعونة الفنية من المجتمع الدولي.

١٥- كذلك تتميّز منطقة غربي آسيا بتغيّرات وتحوّلات اقتصادية اجتماعية سريعة ومتلاحقة نتيجة لتغيّرات داخلية وخارجية لم يسبق لها مثيل في تاريخ المنطقة من حيث شمولها لقطاعات الحياة المختلفة ومن حيث معدلاتها في التسارع. وقد نجم عن هذه التغيّرات تحديات جديدة تقتضي اعادة التفكير في انواع المسؤوليات الملقاة على عاتق المواطن رجلا وامرأة، وفي المطالب اللازمة لاعداده لمواجهة هذه التحديات تحقيقا لاهداف الانماء الاقتصادي والاجتماعي وتحسين مستوى الحياة للانسان العربي في هذه المنطقة.

١٦- ترتكز حضارة منطقة غربي آسيا على قيمها الدينية والروحية المستمدة من رسالات السماء، ودعم هذه القيم وترسيخها يمثل احدى المقوّمات الرئيسية للتنمية وتطوير الحياة. وفي الاطار الثقافي والتراث التاريخي الاصيل اعزاز وتقدير لدور المرأة واعتبار النساء شقائق الرجال. وتتواتر في تاريخ هذا التراث صور كثيرة لادوار المرأة في العصور الزاهرة للحضارة العربية في ميادين العلم والسياسة والتشريع والادب، بل ان دور المرأة العربية في الكفاح السياسي والعمل الاجتماعي في العصر الحديث ظاهرة حية لا سبيل الى تجاهلها. ومع ذلك فانه لا سبيل الى انكار ان هناك - رغم ما حدث من تطور فكرى واجتماعي - بعض القيم والمواضعات التي ترسبت في عصور الركود والتخلف، مما يعتبر عوائق في سبيل المشاركة الفعّالة للمرأة في حياة مجتمعها العربي، ومما اسهم في تجميد دورها في صورة نمطية محدودة لا تساير متطلبات التنمية وتوسيع نطاق المشاركة فيها.

١٧- ان قضية ادماج المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشاركتها في نشاطات المجتمع لم تعد مجالا للمناظرة، بل ان الواقع وسير الاحداث يفرضها حقيقة موضوعية. فالمرأة الريفية في بلاد المنطقة تقوم ببعض الاعمال الزراعية وبعض الحرف المنزلية والصناعات التحويلية، كما ان المرأة قد دخلت الى سوق العمل في عدد من القطاعات الاقتصادية الحديثة في المواصم والمدن. ان توزيع العمل بين المرأة والرجل على اساس البيت وخارج البيت ينتمي الى نوع من التوازن المجتمعي المرتبط باقتصاد الكفاف. والامر الواقع هو ان التوازن المجتمعي الجديد أكثر تعقدا وتشابكا مع اقتصاديات السوق. وهذا يقتضي اتاحة الفرصة لكافة الموارد البشرية - رجالا ونساء - من مواجهة تحديات التنمية. واعداد الرجال والنساء وتأهيلهم للمشاركة المنتجة الفعالة.

١٨- اذا كانت معظم الجهود قد بذلت حتى الآن في خدمة دور المرأة كأم وزوجة ومربية اطفال وربة بيت، فان اتاحة الفرص لها واعدادها وتشجيعها للمساهمة الايجابية في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية يمثل رصيدا جديدا للطاقات البشرية المطلوبة للاسراع بعمليات التنمية. ومع ذلك فان هناك حاجة ماسة الى مزيد من الجهود لمساعدتها في الوفاء بدورها التقليدى في تربية اطفالها، والى تطوير القيم بما يدفع الرجل الى تحمل مسؤوليات أكبر في هذا الدور. وهذا امر تستلزمه مسؤوليات التعاون بين المرأة والرجل في نطاق الاسرة، ويؤدى بدوره الى تربية أكمل للاطفال من النواحي النفسية والاجتماعية.

١٩- ان وسائل ادماج المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول المنطقة انما يبدأ من دراسة وتقدير للواقع الحالي لظروف كل دولة ومعطياتها وفي اطار ما تتيحه امكانات التعاون الاقليمي والدولي. ومع ذلك فانه من الضرورى ان تتحرك مسيرة المشاركة الفعالة للمرأة بدرجات متزايدة في ثلاثة مستويات للمشاركة: مشاركة في وضع ورسم السياسة والتخطيط

واتخاذ القرارات ومشاركة في توسيع فرص العمل للمرأة لتنفيذ السياساتوالخطط، ومشاركة في الاستفادة من نتائج العمل بصورة عادلة ومتكافئة مع الرجل . وبهذه المستويات الثلاثة من المشاركة في التنمية يصبح ادماج المرأة عطاء واخذا ، واجبات وحقوقا ، جهدا واستمتاعا . ان هذا الادماج للمرأة في التنمية لا يعني مجرد مظهر من المظاهر السطحية لتحديث المجتمع ، ولا مجرد محاكاة لانماط من تطور المجتمعات الصناعية "المتقدمة" ، وانما هو في جوهره تطوير حضارى خلّاق ومبدع لتحرير الانسان - رجلا وامرأة - واعداده ، وتمكين طاقاته الكاملة من اثراء الحياة لنفسه ولمن حوله . انه لا يقتصر على المطالبة بحقوق المرأة الانسانية والوطنية المشروعة بل يمتد ليشمل التزامها باداء مسؤولياتها ، والوفاء بواجباتها في مختلف ما تقوم به من ادوار في حياة مجتمعها .

٢٠- ان قضايا التنمية في دول غربي آسيا ترتبط بعملية بناء حضارى متكامل يؤكد فيه المجتمع هويته وخصائصه ، كمايسعى الى تطوير في نوعية الحياة بكل مقوماتها . ومحور هذا البناء الحضارى هو الاشباع المطرد لاحتياجات الانسان (رجلا وامرأة) الجسمانية والعقلية والروحية والاجتماعية ، وان يتحقق عن طريق جهود التنمية تكافؤ للفرص ، وتعويض للفئات الاجتماعية الاقل حظا حتى تستطيع المشاركة الفعالة في تطوير مجتمعها وفي الاستمتاع بثمرات جهودها وعملها . تسعى الدول النامية لايجاد انماط بديلة للتنمية تتفق مع واقعها وتطلعاتها دون تقليد لانماط التنمية في العالم الصناعي . ان تخطيط التنمية وتنفيذ مشروعاتها على أساس من التركيز على تطوير نوعية الحياة الانسانية - لا على مجرد النمو الاقتصادى والتراكم الرأسمالي - يقتضى وضع سياسات وبرامج متكاملة ، واتخاذ اساليب متجددة في العمل الانمائي ، بحيث تتيح في سياقها العام توسيعا وتعميقا لامكانات المرأة والرجل معا . كذلك يعنى هذا النمط من التنمية في نفس الوقت وضع برامج واولويات خاصة بالمرأة توفيرا لما فاتها من فرص التنمية - اخذا وعطاء - واولويات خاصة بمختلف الجيوب البشرية المحرومة في الريف والبادية والحضر ضمانا للتوازن والتماسك الاجتماعي في جسم المجتمع الواحد .

٢١- ان تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية يرتبط ارتباطا وثيقا بمدى كفاءة الاجهزة والهياكل الادارية واحكام اساليب التخطيط والقدرة على توفير المعايير السليمة لتحديد الاولويات. كما يتأثر بمدى التكامل بين التخطيط للأهداف والاولويات والتخطيط المالي لمستلزمات التنفيذ . ولما كانت مثل هذه الهياكل الادارية والتخطيطية والمالية على تستوى ضعيف من كفاءة الاداء في دول المنطقة فانها تمثل اختناقات من تحقيق اهداف التنمية المادية والبشرية كما انها تمثل في نفس الوقت عقبة من عقبات الادماج المتسارع للمرأة في التنمية حيث تدفع هذه الاجهزة بأهداف هذه القضية وبرامجها للمرتبة الثانوية من أولويات التخطيط والتنفيذ .

٢٢- ومن ابرز الامور التي تمثل اخطر العقبات في سبيل الاستقرار والتنمية في منطقة غربي آسيا قضية الاحتلال الاسرائيلي لارض الشعب الفلسطيني ولاراضي اخرى من دول المنطقة. ومازالت قضية تحرير الارض والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني تعتبر القضية الجوهرية الاولى في هذه المنطقة بكل ابعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية، وبكل ما تثقل به عاتق المجتمعات العربية من كلفة اقتصادية واجتماعية، وبكل ما تلقيه على خطط التنمية من مسؤوليات وطنية وقومية، فضلا عن كونها قد أصبحت قضية ملحة من قضايا المجتمع الدولي بكل تلك الابعاد والتبعات.

خطة العمل - مقوّماتها ووسائلها

٢٣- تأسيسا على ما سبق من منطلقات واهداف لادماج المرأة ومشاركتها في التنمية في دول منطقة غربي آسيا،

وادراكا لالحاح الحاجة الى دفع عملية التنمية بمعدلات اسرع، ولاستثمار الموارد المادية والمالية والبشرية استثمارا فعّالا يستجيب لتطلعات سكان هذه المنطقة،

وتأكيدا على ان الانسان العربي هو هدف التنمية النهائي وهو محركها وصانعها في اطار قيمه الحضارية الاصيلة ومتطلبات العصر،

وايمانا بدور المرأة العربية باعتبارها نصف الطاقة العاملة والتي ما تزال النسبة الكبرى منها معطلة او شبه معطلة لم تستثمر امكاناتها بعد،

وتأكيدا لما تعرضت له المرأة العربية في هذه المنطقة من ظروف تاريخية عوّقت مشاركتها الشاملة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وجعلت فرصها وحقوقها ومسؤولياتها قاصرة وغير متكافئة مع الرجل،

وتمكينا من ترشيد الجهود في سبيل وضع السياسات ورسم الخطط وتنفيذ البرامج لتحقيق معدلات متنامية من مشاركة المرأة في الطاقة العاملة، واسهاما في مختلف ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

وتعزيزا لدور المرأة في كيان الاسرة ولمسؤولياتها مع الرجل في تنشئة الاطفال وتربيتهم

واستحثاثا لجهود الحكومات والمنظمات الاقليمية والدولية والجمعيات والمنظمات النسائية لمراجعة وتقييم جهودها في مجال البرامج الموجهة للمرأة والاسرة،

وتذكيرا بالمبادئ والقرارات والتوصيات الواردة في خطة العمل العالمية للمرأة المنبثقة من مؤتمر المكسيك، وفي العديد من المؤتمرات الوطنية والاقليمية والدولية التي عقدت حول دور المرأة في التنمية،

تعرض خطة العمل الاقليمية لادماج المرأة في التنمية في دول منطقة غربي آسيا للقضايا والتوصيات ومقترحات العمل في مجالات التنمية ووسائلها على النحو التالي :

القسم الاول ـ العمل على المستوى الوطني

أولا : في مجال التخطيط والتنفيذ

ثانيا : في المجال القانوني

ثالثا : في مجال التعليم والتدريب

رابعا : في مجال الاستخدام والعمالة

خامسا : في مجال خدمات الاسرة ورعايتها

سادسا : في مجال تكوين الاسرة والاحوال الشخصية

سابعا : في مجال تحسين احوال المرأة الريفية والبدوية

ثامنا : المرأة الفلسطينية

تاسعا : دور وسائل الاعلام والثقافة

عاشرا : دور الجمعيات والتنظيمات النسائية

حادي عشر : دور البحوث والدراسات والمعلومات

القسم الثاني ـ العمل على المستوى الاقليمي والدولي

ثاني عشر : التعاون الاقليمي والدولي

القسم الاول - العمل على المستوى الوطني

أولا : في مجال التخطيط والتنفيذ

٢٤- ان العمل على تحسين اوضاع المرأة في منطقة غربي آسيا ، وتوفير الفرص المتكافئة لها مع الرجل ، يتطلب ان تكون تنمية الموارد البشرية هدفا اساسيا من أهداف التخطيط كما يتطلب اتخاذ اجراءات وسياسات وطنية على المستوى الوطني العام. وقد يقتضي الامر في بعض الاحوال احداث تغييرات في البنى الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية لازالة ما ترسب من العوامل التاريخية المعوقة تمكينا للمرأة من القيام بمسؤولياتها الكاملة كمواطنة ذات دور ايجابي وفعّال. ودعم الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف انما تقع مسؤوليته بالدرجة الاولى على الدولة ومؤسساتها العامة، كما تقع على المنظمات السياسية والنقابات والتنظيمات النسائية ورجال الفكر والاعلام والروابط المهنية وغيرها من التنظيمات المؤثرة في المستوى الوطني وهذا يقتضي بالضرورة ان يتوفر لدى متخذى القرارات في جميع هذه الاجهزة القناعة والمعرفة باهداف واحتياجات دمج المرأة في التنمية. ومن خلال ذلك يتكون الرأى العام الذى يعين على تصحيح أوضاع المرأة كما يتقبل اتخاذ السياسات الوطنية اللازمة وتنفيذ البرامج التي تطور أوضاع المرأة الاجتماعية والاقتصادية.

مقترحات العمل

أ) العمل على ان تتبنى الدولة وقياداتها التنفيذية على مختلف المستويات هدف مشاركة المرأة في التنمية كجزء لا يتجزأ من السياسة الوطنية العامة ضمن اطار حضارى وثقافي متميز بالاصالة الحية والمعاصرة المثرية.

ب) وضع السياسات واتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة لتحسين اوضاع المرأة المعيشية في كافة قطاعات التنمية، وتوفير الفرص المتكافئة مع الرجل للاستفادة من مختلف الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية وغيرها من مجالات تحسين مستوى المعيشة، والعمل على تضييق الهوة القائمة بين فرص الجنسين في أقرب وقت ممكن.

جـ) وضع هدف الزيادة المطردة لمعدلات دخول المرأة في قوة العمل المنتجة كهدف رئيسي من أهداف خطط التنمية الوطنية بحيث لا يترك هذا الهدف كمحصلة جانبية لعمليات الاستثمار والانماء. وينبغي مراعاة هذا الهدف في التخطيط الوطني ابتداء من خطط التنمية القادمة التي ستبدأ في معظم دول المنطقة عام ١٩٨٠.

د) توسيع تمثيل المرأة في مواقع اتخاذ القرارات ووضع السياسات والمساهمة في اتخاذ اولويات التخطيط بدءا من المستويات العليا الى المستويات المحلية، وتمكينها من المشاركة الفعالة في الاعمال القيادية ذات التأثير العام على المستوى الوطني وعلى مستوى البيئات المحلية بما يخلق المناخ المناسب والامكانات اللازمة لتنفيذ الخطة.

هـ) دعم اللجان الوطنية للمرأة، ودوائر العمل للمرأة أو غيرها من التنظيمات الحكومية التي تعنى بشؤون المرأة، والمبادرة بانشاء مثل هذه التنظيمات في الدول التي لم يتم فيها ذلك، بحيث تضم هذه التنظيمات ممثلين عن كافة الوزارات والهيئات المعنية بالتخطيط والتنسيق للبرامج ذات العلاقة المباشرة او غيرها من البرامج المتصلة بأحوال المرأة، وذلك تمكينا لفاعلية هذه البرامج وتمثيلها لاحتياجات القطاعات النسائية المختلفة، وضمانا للمتابعة في التنفيذ والتنسيق في الاداء.

و) القيام بالدراسات والابحاث التي ترتبط باحتياجات التخطيط الوطني وخاصة ما يتعلق منها بتخطيط الموارد البشرية من الجنسين، والاهتمام بالدراسات الميدانية التي تعين على متابعة الخطة الوطنية وتقويمها، وعلى التعرف الواقعي لما يتحقق للمرأة من فرص وخدمات او ما يعيق تحقيق أهداف الخطة من صعوبات للتغلب عليها في عمليات التخطيط اللاحقة.

ز) العمل على اعادة صياغة الشروط اللازمة لشغل المرأة للمواقع القيادية بما يزيد من نسبة مشاركة القطاع النسائي في هذه المناصب ومما قد يقتضي بصفة مرحلية تكييف الشروط العامة اللازمة لتمكين اعداد متزايدة من النساء للوصول لهذه المواقع القيادية.

ح) التأكيد على ضرورة ان يشترك متخذو القرارات والمسؤولين عن التنفيذ من المؤتمرات والندوات التي تتناول أهداف دمج المرأة في التنمية باعتبارها نشاطات انمائية وليس مجرد نشاطات قاصرة على مشاركة العنصر النسائي وحده.

ثانيا : <u>في المجال القانوني</u>

٢٥- ان تحقيق المشاركة الفعّالة للمرأة العربية في التنمية يقتضي في كثير من الحالات وضع التشريعات والقوانين اللازمة لاعطاء المرأة الاهلية الكاملة في مركزها وحقوقها القانونية. ولا شك في ان التشريع السليم اداة هامة في احداث التطوير المنشود، وهو في نفس الوقت اداة تستكمل فاعليتها مع مراقبة التطبيق لنصوص التشريع وروحه. اضف الى هذا ما يستلزمه تحقيق المزيد من مشاركة المرأة في التنمية من تطوير للقيم والاعراف الاجتماعية والثقافية عن طريق الحملات الوطنية للتوعية والتبصير بمتطلبات الانماء والتقدم.

مقترحات العمل

أ) العمل على أن تنص الدساتير والقوانين الاساسية للدولة على المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، والعمل على وضع هذه النصوص موضع التنفيذ .

ب) العمل على أن ينص دستور الدولة على اعطاء الحقوق المتساوية لكل من الرجل والمرأة في ممارسة العمل السياسي بما فيه حق الترشيح وحق التصويت في مختلف مواقع التمثيل السياسي ، والعمل على جعل ممارسة حق التصويت اجباريا بنص القانون في حالة المرأة، كما هو الشأن بالنسبة للرجل ، وذلك في الدول التي لم تنص دساتيرها وقوانينها على ذلك .

جـ) توعية المرأة بأهمية ممارسة حقوقها السياسية واتخاذ ما يترتب على ذلك من استغلال لوسائل الاعلام والتثقيف في هذا المجال ، والعمل على ازاحة اثقال التقاليد التي تعيق الممارسة الايجابية لهذه الحقوق .

د) حث الدول العربية على التطبيق الكامل "لاعلان القضاء على التمييز ضد المرأة" الصادر عن الامم المتحدة عام ١٩٦٩ ، وعلى التصديق على المواثيق الخاصة بحقوق المرأة الصادرة عن الامم المتحدة ، وذلك في حالة الدول التي لم تصدق عليها بعد .

هـ) حث الدول العربية التي لم تصدق على مواثيق منظمة العمل الدولية الخاصة بشروط العمل وحماية العمال ورعاية الامومة وغيرها من بنود هذه المواثيق على تصديق هذه المواثيق واتخاذ الاجراءات الادارية والتنفيذية اللازمة لتطبيقها تطبيقا شاملا ودقيقا .

و) التأكيد على أهمية مساواة المرأة بالرجل في قوانين العمل وتشريعاته ، والغاء كافة الاحكام التمييزية بينهما ، وذلك في الدول التي لم يتحقق فيها ذلك بعد ، وان تنص قوانين العمل بصورة خاصة على اعتبار الامومة خدمة عامة وما يترتب على ذلك من تيسيرات تمكنها من القيام بهذا الدور اثناء العمل ، وكذلك التأكيد على حق المرأة في التعويضات عند ترك العمل وفي الجمع بين المعاش التقاعدي لها ولزوجها وفي حقها في العودة الى العمل واحتفاظها بحقوقها المكتسبة والمرتبطة بمدة خدمتها السابقة .

ز) العمل على اصدار القوانين التي تضمن حصول المرأة الريفية على حق التملك في قوانين الاصلاح الزراعي وعلى حق المشاركة في التعاونيات القائمة فيها واتخاذ التدابير التي تكفل تمتعها بهذه الحقوق .

حـ) وضع القوانين والاجراءات اللازمة التي تحكم تشغيل وحماية العمال الوطنيين، رجالا ونساء، في المؤسسات المتعددة الجنسيات، واتخاذ التدابير الكفيلة بتطبيق هذه القوانين.

ط) انشاء هيئة متخصصة لمراجعة اللوائح واجراءات التنفيذ التي تحول احيانا دون استفادة المرأة من حقوقها التي يكفلها لها القانون مساواة بالرجل، ولاتخاذ التدابير التنفيذية والادارية لردم الهوة بين القانون من ناحية والعرف والواقع من ناحية أخرى، ومراعاة ان تتمثل اللجان الوطنية للمرأة في الدول التي تكونت فيها هذه الهيئة في مثل هذه الهيئات.

ى) اقامة الاجهزة التي ترشد المرأة الى حقوقها، وتقدم لها المساعدة القانونية للتمتع بهذه الحقوق.

ك) الاهتمام بزيادة نسبة النساء في جميع مستويات الاجهزة العدلية، ورفع نسبة القاضيات كخطوة ضرورية لتحقيق المساواة القانونية.

ثالثا : <u>في مجال التعليم والتدريب</u>

٢٦- تعلق دول المنطقة أهمية كبرى على تحسين المستوى التعليمي والتدريبي لمواردها البشرية من النساء والرجال. وقد خطت في هذا السبيل خطوات واسعة في التوسع في مراحل التعليم بانواعه المختلفة لكل من الجنسين. وهي تنفق على التعليم في استثماراته الرأسمالية ونفقاته الجارية نصيبا ملحوظا من الدخل القومي يزيد في المتوسط عن ٥ بالمائة ومن الموازنات السنوية ما يزيد في المتوسط عن ١٥ بالمائة. ورغم هذا كله فما تزال الحالة التعليمية للسكان اقل من الطموحات المشروعة نتيجة لعوامل مرتبطة بالكفاءة الداخلية لنظم التعليم نفسها، ولعوامل مرتبطة بالكفاءة الخارجية لعائد هذا التعليم. هذا فضلا عن عدد من العوامل والقيم الاجتماعية والثقافية المرتبطة بوظيفة التعليم وخاصة بالنسبة للبنت في كثير من البيئات.

٢٧- واذا كانت بلاد المنطقة تختلف في نسبة الامية فانها في مجملها نسبة عالية في أحسن الاحوال، ونسبة الامية بين النساء في مختلف الاعمار أعلى بكثير جدا من نسبتها بين الرجال في نفس الفئات العمرية كما سبقت الاشارة الى ذلك. واذا كانت نسبة الامية آخذة في الانخفاض في دول المنطقة بصورة عامة الا ان حجم الاعداد المطلقة للاميين يزداد في معظم هذه الدول. والمصدر الاساسي لهذه الزيادة هو مصدر الاميات من النساء وخاصة في المناطق الريفية والاحياء الفقيرة في العواصم والمدن. ومع ان معدلات الالتحاق في مراحل التعليم الابتدائي الالزامي آخذة في التحسن الا ان الفرق ما يزال واضحا في بعض هذه الدول بين البنين والبنات. ومعدلات التحاق البنات بالنسبة للفئة العمرية أو بالنسبة للبنين تقل مع الاستمرار في مراحل التعليم الا في عدد محدود من دول المنطقة. وبالنسبة

للاسرة نجد انه في معظم الحالات يصبح قرار متابعة التعليم في مراحله الثانوية والعالية في صالح الذكور أكثر منه في صالح الاناث نظرا للظروف الاقتصادية والتقاليد الاجتماعية المرتبطة بعملية التفاضل بين الجنسين .

٢٨- ان مشكلات التعليم في المنطقة لا تقتصر على الجوانب الكمية وما يرتبط بها من عدم تكافؤ واقعي للفرص بين الولد والبنت، وان كان المبدأ مأخوذ به رسميا ، وانما يكمن قسط كبير من هذه المشكلات في نوعية التعليم و جموده في الانماط الاكاديمية، وعدم التنوع الكافي في مؤسساته ومناهجه بالنسبة للطالب والطالبة على السواء . معظم هذه الانماط الاكاديمية لا تربط بين العلم والعمل ولا تتلاءم في كثير من الحالات مع تنوع المهارات والدراسات التي يتطلبها سوق العمل المتطور . ومن الظواهر الغريبة ظهور أنواع من البطالة في بعض دول المنطقة بين المتعلمين والمتعلمات من مستويات التخصص الجامعي وما بعده .

٢٩- ومن الملاحظ ايضا ان مجالات التعليم الفني والتدريب المهني للبنت - رغم ما حدث في السنوات القليلة الماضية من توسع فيها - ما تزال محدودة . وما تزال فرص التعليم والتدريب المهني قاصرة على بعض المهارات التقليدية المرتبطة بدور المرأة كربة بيت. ولهذا فان مجالات التدريب المهني ضيقة أمام الفتاة نتيجة للتقاليد الاجتماعية، ولما هو متاح امامها من أنواع تقليدية عن المؤسسات التدريبية النسوية مما لا يسمح لها الا بفرص محدودة وضيقة في سوق العمل ونشاطاته الاقتصادية المتنوعة .

مقترحات العمل

أ) وضع سياسة تعليمية وتخطيط لنظام التعليم يتكامل مع التخطيط الاقتصادي والاجتماعي بما يوفر وينوع من مهارات القوة العاملة من الرجال والنساء، ويتيح للجنسين - دون تمييز - تنمية طاقاتهم الكاملة كما يتيح لهما فرص الاستخدام المنتج ضمن اولويات خطط التنمية و متطلباتها .

ب) العمل على التطبيق الشامل لسياسة التعليم الالزامي او التعليم الاساسي ورفع معدلات استيعاب البنات في هذه المرحلة، واتخاذ كافة الاجراءات التربوية والحوافز الاجتماعية (كالتغذية المدرسية والرعاية الصحية) للحيلولة دون استمرار نسب التسرب العالية للبنات في هذه المرحلة . وعلى كل دولة ان تضع حسب امكاناتها توقيتا زمنا محددا للوصول الى الاستيعاب الكامل للبنين والبنات في هذه المرحلة الاساسية من التعليم .

جـ) اعطاء العناية الكافية من قبل الوزارات والهيئات المسؤولة لنوعية التربية ووسائلها في دور الحضانة ورياض الاطفال والتوسع في انشاء هذه المؤسسات، وتوفير فرص التدريب اللازم لمعلمات هذه المرحلة ضمانا للتربية السليمة للاطفال في السنوات الاولى من نموهم .

د) تشجيع البنت على متابعة التعليم بعد المرحلة الالزامية في مختلف التخصصات بما في ذلك التدريب المهني - حسب قدراتها ومواهبها - ودراسة العوامل الحضارية التي تعوق استمرار القادرات على متابعة الدراسة ، وتقديم الحوافز اللازمة بما في ذلك تيسير الاقامة الداخلية او توفيرها بالمجان .

هـ) مراجعة الكتب المدرسية واعادة كتابة ما بها من مضامين تحمل محتوى تمييزيا لادوار النساء والرجال في المجتمع ونشاطاته ، وتصحيح الصورة النمطية التقليدية للمرأة التي تصورها انه لا يعنيها من المشاركة في صناعة مجتمعها الا بمقدار ما يدور بين جدران البيت ومحيط الاسرة .

و) توجيه المناهج المدرسية بحيث تستهدف التوازن في اهدافها علميا ومهنيا وثقافيا كما تستهدف ارساء ثقافة مشتركة للولد والبنت تحقق تكوين الاتجاهات الايجابية بين كل من الجنسين باعتبارهما شركاء في الحياة . وتتضمن هذه الثقافة المشتركة - الى جانب مجالات التربية الوطنية المختلفة - توضيح مسؤولية الجنسين في تطوير المجتمع المعاصر والمعرفة بقضايا التطور العلمي والتكنولوجي وتوضيح الاتجاهات السليمة نحو الابوة المسؤولة والامومة المسؤولة في تكوين الاسرة وتربية الاطفال .

ز) الاهتمام بتطوير اساليب التدريس باعتبارها عاملا مؤثرا في تأهيل الفرد للمشاركة في العمل التنموي وفي تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وذلك باعتماد الاساليب التي تنمي لدى الفرد القدرة على المبادرة والابداع واحترام الجنس الآخر وتحمل المسؤولية .

ح) العمل على زيادة معدلات قبول البنت في معاهد التعليم الفني والتوسع في انشاء هذه المعاهد ، وتنويع اختصاصاتها ، وتشجيع البنت على الاقبال عليها ، حتى يتاح لها مزيد من مجالات العمل والانتاج .

ط) التوسع في اتاحة الفرص للمرأة للاقبال على التخصصات العلمية والتكنولوجية العالية التي يمكن ان تسهم فيها بدور مبدع خلاق ، وذلك عن طريق توفير المنح الدراسية للتخصص العالي في الداخل والخارج .

ى) السعي لاعتماد نظام اعتبار التدريب المهني شرطا مسبقا للالتحاق بالعمل مع الاهتمام بتعميم فرص التدريب ضمن المناهج الدراسية العادية او بشكل منفصل لجميع المواطنين المؤهلين للالتحاق بالعمل .

ك) اعتماد استراتيجية محددة لمحو الامية للكبار من الرجال والنساء ، مع اعطاء الاولوية لفئات العمر ما بين ١٥ الى ٣٥ سنة ، وفتح مؤسسات تعليمية لمن هم اصغر من هذا السن ممن لم يلتحقوا بالتعليم الابتدائي في فترة العمر بين ٨ و١٤ عاما والعمل على تيسير عودة المتسربين الى المدارس لمتابعة تعليمهم من حيث انتهوا .

ل) وضع نظم للحوافز الايجابية والسلبية لضمان الاقبال المنتظم على تعليم الكبار، وتطوير برامجه واساليبه بما يتناسب مع احتياجات الكبار من الرجال والنساء في اعمالهم وحياتهم اليومية. وكذلك اتخاذ الوسائل الكفيلة بتشجيع ربات البيوت على الاقبال والانتظام في برامج محو الامية وتعليم الكبار.

م) اعتبار محو الامية والقضاء عليها في توقيت زمني محدد - حسب ظروف كل بلد - مجهودا وطنيا شاملا تشترك فيه الى جانب الاجهزة المعنية في الدولة المنظمات السياسية والنقابية والجمعيات النسائية والاهلية والتعاونية وغيرها.

ن) الاستعانة الى أقصى حد بامكانات وسائل الاتصال والتثقيف الجماهيرى، وبخاصة امكانات التلفزيون باعتباره اداة يمكن الاستفادة منها في محو الامية وتعليم الكبار للمرأة داخل البيت وفي نطاق الاسرة.

س) العمل على ان تشمل برامج اعداد معلمي المرحلة الابتدائية في دور المعلمين والمعلمات على مساقات ونشاطات من ميادين الصحة والتغذية وتربية الدواجن والمزراعة بما يمكن المعلم من اداء دوره كمرشد اجتماعي في البيئة التي يعيش فيها.

ع) تطوير اساليب التدريب المهني وفق الاصول التربوية الحديثة واتاحة مزيد من الفرص للتدريب المهني للمرأة في مختلف المهارات وبخاصة في انواع المهارات الجديدة التي تتطلبها مشروعات التنمية في مختلف القطاعات، سواء كان هذا التدريب في مراكز خاصة بالتدريب المهني او في مواقع العمل.

ف) تنظيم دراسات وبرامج للتعليم غير النظامي للمرأة عن طريق المراسلة، ووسائل الاعلام والدروس العملية والارشادية في المؤسسات بما يمكنها من تحسين معارفها ومهاراتها، ويتيح لها المشاركة في النشاطات الاقتصادية في أى فترة من فترات حياتها، فلا تتقطع عن مصادر المعرفة والمهارة التي تمكنها من العودة الى الحياة العاملة اذا ما ابتعدت عنها فترة لممارسة مسؤولياتها الاسرية.

ص) توفير الفرص المتكافئة للتدريب المنتظم للمرأة اثناء الخدمة في مختلف مجالات العمل بما يرفع من كفاءتها الانتاجية، وتوسيع فرص التدريب المتاحة حاليا ومستقبلا للعنصر النسائي ممن يعمل في القيادات الادارية وفي مجالات الانتاج السلعي أو في الخدمات الحكومية أو المصانع في القطاعين العام والخاص.

رابعا : في مجال الاستخدام والعمالة

٣٠- اذا ما استثنينا اسهام المرأة الريفية في الاعمال الزراعية، فان نسبة مشاركة المرأة في القوة العاملة في دول منطقة غربي آسيا ما تزال نسبة متدنية. ومعدلات النمو في مشاركة المرأة ما تزال معدلات منخفضة ايضا، وتتركز في قطاعات معينة ومهن محدودة جرى العرف على اعتبارها مهنا اليق بالنساء.

٣١- كذلك من الملاحظ انه رغم اقرار حق المرأة العاملة في أجر مساو للرجل في دول المنطقة، الا ان بعض الدراسات قد بيّنت ان متوسط اجور الاناث أقل بكثير من مستوى الاجور بالنسبة للذكور في كثير من قطاعات النشاط الاقتصادي، وان فرص المرأة في الترقي خلال العمل ما تزال محدودة وبخاصة في الترقي للمواقع القيادية. هذا الى جانب ان وظائف معينة في بعض قطاعات العمل ما تزال مقفلة امامها. ثم ان هناك بعض جوانب التمييز بين المرأة والرجل في نظم التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي، بل وفي نظم الاجور وبخاصة في القطاع الخاص. كذلك فان الفرص المتاحة للمرأة العاملة في تحسين كفاءتها الانتاجية اثناء العمل لا تلقى العناية الكافية.

٣٢- واذا كانت المرأة في قوة العمل تمثل نسبة ضعيفة، فان هناك ظاهرة ترك المرأة للعمل نتيجة للزواج او لانجاب الاطفال وبخاصة بين فئات العاملات من ذوى الدخل المحدود، وينجم عن ذلك صعوبة عودتها الى العمل بعد فترة معيّنة من الانقطاع. هذا الى جانب صعوبة المواصلات في المدن المزدحمة بالنسبة لتنقل المرأة العاملة بين البيت ومقر العمل، فضلا عن الصعوبات وضغوط القيم الاجتماعية التي تتعرض لها المرأة العاملة في الجمع بين مسؤولياتها المتعددة.

٣٣- ان التأكيد على أهمية مشاركة المرأة في سوق العمل في مختلف المجالات لا تقلل اطلاقا من القيمة الاقتصادية والاجتماعية لدورها كأم وربة بيت. واذا كانت الحسابات القومية لم تصل بعد الى الاساليب الاحصائية لتقدير قيمة هذا العمل، فانه من الضرورى الاهتمام بما يتطلبه العمل في داخل الاسرة من تسهيلات وخدمات تمكن المرأة من الوفاء بمسؤولياتها على أحسن وجه ممكن.

اقتراحات العمل

أ) وضع استراتيجية لزيادة معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل كجزء لا يتجزأ من خطة تنمية الموارد البشرية مستهدفة توفير قوة العمل اللازمة لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كافة قطاعاتها السلعية والخدمية، وتحديد مؤشرات تخطيطية لزيادة هذه المعدلات في مراحل التخطيط على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

ب) وضع البرامج والسياسات اللازمة لتشجيع ممارسة المرأة للمهن الجديدة المتنوعة - الى جانب المهن التقليدية التي تمارسها - وتشجيع المرأة للاقبال على هذه المهن والاعمال بما تتيحه الدولة ونقابات العمّال وارباب العمل من فرص للتعليم والتدريب والتأهيل.

جـ) سن التشريعات اللازمة لمساواة المرأة بالرجل في الاجر والتأمينات الاجتماعية وفرص الترقي وذلك في الدول التي لم تستكمل تشريعاتها مثل هذه الحقوق، ومراعاة تطبيق هذه التشريعات من الناحية التنفيذية، واتخاذ العقوبات الرادعة لمخالفتها، وضمان حق المرأة في المقاضاة القانونية في الحالات التي تتعرض فيها لتمييز بسبب جنسها او حالتها الاجتماعية.

د) وضع السياسات اللازمة لتشجيع المرأة المشتغلة بالفنون الابداعية بمختلف انواعها، ووضع الحوافز المادية والادبية تقديرا لدور العطاء الفني في تطوير المجتمع والثقافة العربية.

هـ) وضع حد ادنى للاجور ومراقبة تطبيقه وبخاصة في المجالات التي تعمل فيها المرأة في المصانع والمتاجر الصغيرة وفي الاعمال المنزلية، وذلك في الدول التي لم تضع مثل هذه السياسة في نظام الاجور.

و) سن التشريعات اللازمة لحماية الاحداث من البنين والبنات من الاستغلال عن طريق استخدامهم في الاعمال المنزلية او زجهم في سوق العمل قبل نضوجهم وتدريبهم على مهن تحفظ كرامتهم وتضمن سلامتهم.

ز) وضع برامج تدريبية وتثقيفية تتانسب مع مختلف المستويات التعليمية والبيئية لاكساب المرأة والرجل المهارات والاتجاهات السليمة في تنظيم الحياة الاسرية وانجاب الاطفال ورعايتهم، دعما لعمل المرأة في الاسرة والبيت.

حـ) العمل على توعية المرأة للاستفادة من دخل الاسرة وادارة شؤون المنزل وترشيد انماط الاستهلاك بما يجعل من عمل المرأة في البيت عملا واعيا ذو قيمة اقتصادية واجتماعية بحيث يسهم في تحقيق خطط التنمية ولا يكون عبئا عليها.

ط) توفير الاجراءات والخدمات التي تيسر للمرأة الجمع بين مسؤولية الاسرة ومسؤولية العمل بحيث لا يكون لاى من هاتين المسؤوليتين تأثير سلبي على الآخر، بما يضمن على وجه الخصوص عدم انقطاع المرأة عن العمل وبما ييسّر لها الانتظام في اداء عملها كتوفير خدمات المواصلات والتغذية والمطاعم الشعبية والملابس الجاهزة.

ى) حث الحكومات على أن تدرج في تشريعات العمل وقوانينه نصوصا تسمح بالعمل الجزئي غير المتفرغ للمرأة واعتماد نظام ساعات العمل المرنة، وفترات الراحة للرضاعة بما يتلاءم مع احتياجاتها ويضمن زيادة مشاركتها في المجهود التنموى. وكذلك التأكد من تحديد اجازة الامومة كما جاء في لوائح منظمة العمل الدولية كحد ادنى.

ك) توفير الحوافز المختلفة لمؤسسات القطاع الخاص التي تشغل اعدادا كبيرة من النساء نظير توفيرها لمستويات جيدة ومتنوعة لخدمات الرعاية الاجتماعية والصحية والثقافية للعاملات بها، ومنح الاعفاءات المالية عن كلفة مثل هذه الخدمات.

ل) توفير مؤسسات رعاية الاطفال كدور الحضانة وحدائق الاطفال، واعطاء الاولوية في مثل هذه المؤسسات لاطفال الامهات العاملات وتشجيع المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع العام وارباب العمل على انشاء دور حضانة في المصانع والمؤسسات التي تعمل فيها النساء.

م) حث القيادات النقابية على توفير الفرص لزيادة مشاركة المرأة في التنظيمات النقابية العمالية والمهنية ولجانها وقياداتها بما يمكن من الاستفادة القصوى من العمل النسائي في مضاعفة الانتاج والانتاجية وتمكينهن من تحسين ظروف عملهن وكذلك دفع هذه التنظيمات لاتاحة المزيد من الفرص للنساء للاشتراك في دورات الثقافة والقيادات العمالية.

ن) اتاحة الفرصة العاملة في الاجهزة الحكومية والقطاع العام والقطاع الخاص لتولي مناصب في المستويات الادارية العليا على اساس من مؤهلاتها وخبراتها وكفاءتها، دون ان يكون جنسها عائقا يحول دون ذلك.

س) تنظيم الدورات التدريبية، داخل مواقع العمل وخارجها، لتحسين الكفاءة الانتاجية للمرأة العاملة، وبما يتيح لها فرص الترقي في مجال عملها.

خامسا : <u>في مجال خدمات الاسرة ورعايتها</u>

٣٤- ان الاسرة هي أساس تكوين المجتمعات العربية، ودعم المسؤوليات المتبادلة والتراحم بين افرادها من القيم التي يحرص المجتمع على تعزيزها. ومن الضرورى ان تتوفر لهذه الخلية الاولى في البناء الاجتماعي ما تتيحه المعرفة والعلم والخدمات العامة مما يؤدى الى النمو السليم والتكيف الاجتماعي السوى لافرادها في ظروف الحياة الاجتماعية المعاصرة. واذا كان الذكر ولدا أو أبا قد حظي بفرص اوفر لنموه الجسماني والفكرى والاجتماعي، فان اتاحة فرص مماثلة للبنت والام لمثل هذا النمو يعتبر مسؤولية اسرية الى جانب كونها مسؤولية اجتماعية عامـــــة.

٣٥- واذا كانت المستويات الصحية والغذائية والسكنية متدنية بصورة عامة لغالبية السكان في دول المنطقة، وبخاصة في المناطق الريفية والبدوية، فان ثقل هذا التدني يهبط كاهل البنت والمرأة نتيجة لما تعرضت له المرأة عموما من الجهل بالمعرفة الحديثة، وما شاع في أوساطها من رواسب التفكير الخرافي، فضلا عن وضعها في المرتبة الثانية بالنسبة للرجل الذى يحظى بالنصيب الاوفر حسب العرف والتقاليد.

٣٦- ان رعاية الاسرة والامومة مهمة وطنية وانمائية وينبغي ان تحتل مكانتها على هذا الاساس كعنصر هام من عناصر التنميةالاقتصادية والاجتماعية، واعتبار رعاية الاسرة والامومة وما تستلزمه من تشريعات وخدمات مسؤولية اساسية من مسؤوليات الدولة الى جانب المؤسسات والتنظيمات الشعبية والاهلية.

مقترحات العمل

١) الصحة والتغذية

أ) الاهتمام بالخدمات الصحية والوقائية وبخاصة الوقاية من الامراض المعدية والوبائية - وتشجيع المرأة للاقبال على حملات التطعيم وعلى الاستفادة من الخدمات الصحية الوقائية.

ب) التوسع في مراكز الامومة والطفولة وفي توفير الامكانات الفنية والبشرية لها للقيام بوظائفها الوقائية والعلاجية.

جـ) العمل على وضع نظام صحي يضمن شمول كافة الاطفال من الجنسين للتحصين ضد امراض الطفولة وكذلك الامراض التي يمكن اكتساب الحصانة ضدها في السن المبكرة، وذلك مثل التحصين ضد الجدرى والدفتيريا والتتنوس والحصبة وشلل الاطفال والدرن، كما ينبغي ان تشمل الرعاية الصحية الشاملة وقائية وعلاجية، البنين والبنات في مراحل التعليم المختلفة.

د) دراسة العادات الغذائية والممارسات الصحية التقليدية، وتحديد الآثار السلبية لما هو ضار منها، وتعريف الجمهور بمخاطر هذه العادات والممارسات عن طريق مختلف وسائل التعليم والاعلام والتثقيف.

هـ) وضع سياسة زراعية تضمن توفير الاغذية الرئيسية لافراد المجتمع وتوفير بعض الاغذية الضرورية باسعار معقولة مما تحتاج اليه الحوامل والمرضعات وصغار الاطفال على وجه الخصوص.

و) العمل بكافة وسائل التوعية على الاستخدام الاقتصادي لعناصر الغذاء دون تبديد ، والحد من الصور الغذائية المظهرية كما تتجلى في بعض صور الكرم والضيافة المنزلية والتبصير بالآثار السلبية للاسراف على الاقتصاد القومي والامن الغذائي .

ز) توعية المرأة بشؤون التغذية العلمية السليمة وباحتياجاتها الضرورية من أنواع الغذاء وبخاصة في حالة الحمل واثناء الرضاع، وتبصيرها بالآثار المرضية لعدم العناية بالتغذية الكاملة للاطفال من الجنسين وذلك عن طريق البرامج التعليمية ووسائل الاعلام وغيرها من ادوات الارشاد ووسائله .

ح) ادخال برامج التثقيف الغذائي في المناهج المدرسية وفي مناهج تعليم الكبار للجنسين سواء كان ذلك بصورة مساقات مباشرة أو غير مباشرة .

٢) الرعاية الاجتماعية

أ) دعم مراكز تنظيم الاسرة وخدماتها في دول المنطقة التي أخذت بسياسة تنظيم الاسرة وتوفير الامكانات اللازمة بصورة منتظمة .

ب) توفير الوسائل والامكانات المختلفة لنشر التوعية السليمة بتنظيم الاسرة وتوجيهها للنساء والرجال على السواء، ضمانا لفاعلية البرامج وتحقيقا لاهداف السياسة السكانية المنشودة .

جـ) التوسع في انشاء دور الحضانة ورياض الاطفال مما يعين المرأة العاملة على رعاية الصغار، كذلك توفير الحدائق العامة واماكن التنزه والترويح التي تمكن افراد الاسرة مجتمعة من قضاء أوقات فراغها .

د) تكثيف الجهود خلال السنة الدولية للطفل وخلال فترة الاعداد لها على العمل على تنفيذ البنود الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الطفل والاهتمام بالتوسع والتطوير لخدمات رعاية الطفولة في مرحلة ما قبل المدرسة .

هـ) وضع برامج للرعاية الاجتماعية والصحية للفتيات خلال سنوات المراهقة سواء داخل المدرسة أو خارجها ، والاستعانة بالمشرفات الاجتماعيات على ترشيد الطالبات ومواجهة مشكلاتهن وتوفير المعلومات العلمية المناسبة لهن في هذه المرحلة وذلك ضمانا للتعاون بين الاسرة والمدرسة في تحقيق النمو الفكرى والعاطفي السليم لنمو الشخصية .

و) وضع برامج الرعاية الاجتماعية والتوسع في نظم الضمان الاجتماعي بما يكفل مواجهة احتياجات المرأة الارمل، والتي لا عائل لها والمرأة في مرحلة الشيخوخة.

ز) تقديم الدعم المادى للاسرة لرعاية المعوقين عقليا او نفسيا او جسميا او ممن فقدوا عائلهم المباشر، وذلك تخفيفا عن طاقة مؤسسات الرعاية الاجتماعية ودعما للترابط والرعاية الاسرية التي تكون أكثر فاعلية من الرعاية المؤسسية اذا ما تم دعمها وتوجيهها.

ح) اتخاذ الاجراءات الكفيلة لقمع المجرمين ممن يعتدون على النساء، وكذلك العمل على تأهيل المجرمات الجانحات والاحداث خلال فترة الحكم للعودة الى الحياة الطبيعية.

ط) تشجيع الجمعيات والمؤسسات التي توفر الخدمات الاسرية وبخاصة المؤسسات التي تعمل على الحد من ارتفاع أسعار السلع الاساسية كجمعيات حماية المستهلك والجمعيات التعاونية الاستهلاكية وجمعيات ربات البيوت.

ى) تيسير المعونات او القروض للنساء الراغبات في مزاولة أعمال تجارية أو حرفية صغيرة بما يحقق لهن العمل الانساني الكريم.

٣) <u>الاسكـــــان</u>

أ) توسع الدولة في انشاء المساكن الاقتصادية ومساكن ذوى الدخل المحدود، وتوفير خدمات المياه والمرافق الصحية وغيرها من خدمات الاسكان الضرورية للمساكن والاحياء، بما يؤدى الى تخفيف اعباء الحياة عن المرأة التي تقضي معظم وقتها في البيت.

ب) تشجيع تكوين تعاونيات الاسكان توفيرا لاحتياجات الاسكان لمختلف الفئات الاجتماعية.

جـ) تمكين الرجل العامل والمرأة العاملة من الحصول على قروض ميسرة للحصول على السكن المناسب عند الزواج.

د) تنظيم التدابير اللازمة لاخذ مقترحات المرأة واحتياجاتها في الحسبان عند تصميم المستوطنات البشرية ومشاريع الاسكان.

سادسا: <u>في مجال تكوين الاسرة والاحوال الشخصية</u>

٣٧- لما كانت الاسرة العربية وهي الخلية الاساسية في بناء المجتمع كما تنص على ذلك دساتير الدول في هذه المنطقة يصبح من الضرورى ان تتضمن الخطط التنموية نشاطات موجهة لتمكين الحكومات من تحمل مسؤولياتها في بناء الاسرة السليمة وتوفير اسباب الكرامة والاستمرار والاحترام

المتبادل بين افرادها وضمان توفير العلاقات المتكافئة المسؤولة في التعامل بينهم. ان التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وما تستلزمه عمليات التنمية من مسؤوليات تحتم العمل على تطوير العلاقات الاسرية وقيمها ومسؤولياتها ليتمشى تماسكها مع التماسك الوطني العام ومع مستلزمات المواطنية للفرد، رجلا وامرأة، بحيث لا تتغلب علاقات القرابة والنسب على مقتضيات المصلحة العامة والتزاماتها.

٣٨- كذلك فانه من الضروري ان تصبح مقوّمات تكوين الروابط الاسرية أو انفصامها قائمة على اسس تضمن الكرامة في الحاضر والمستقبل لافراد الاسرة، دون استغلال او امتهان، وبما يضمن تماسك الاسرة واستقرارها.

مقترحات العمل

أ) تطبيق المبدأ القانوني في تأمين نفس الحق للمرأة والرجل في الاختيار الحر للزوج وفي عدم انعقاد الزوجية الا بناء على موافقتها الكاملة.

ب) التشديد على تطبيق نص القوانين فيما يتعلق بالحد الادنى لسن الزواج بما يسمح باكتمال نمو الفتى والفتاة جسميا وفكريا وسن مثل هذا التشريع في الدول التي لا يوجد فيها هذا التحديد.

جـ) التسجيل الرسمي لعقود الزواج وجعله اجباريا تنظمه الدولة في البلاد التي لم يتم فيها ذلك حتى الآن وجعل التقدّم بشهادة طبية للتأكد من سلامة الشريكين من الامراض الوراثية والتناسلية شرطا اجباريا لاتمام عقد الزواج.

د) التوعية العامة ضد المغالاة في المهور في تعاقد الزواج وضد الاسراف في طقوس الزواج واحتفالاته.

هـ) تثقيف الولد والفتاة من خلال الاسرة والمدرسة ووسائل الاعلام المختلفة لتفهم مسؤولية الشريكين في تكوين الاسرة على قدم المساواة سواء كان ذلك بالنسبة لمسؤوليات المنزل او العمل او رعاية الاطفال او غير ذلك من امور الاسرة التي تتطلب المشاركة بين الزوجين في اتخاذ القرارات.

و) تثقيف الآباء والامهات في اساليب تنشئة الاطفال للقضاء على الاتجاهات والمتعلّقة بتفوّق الذكر على الانثى وما يترتب على ذلك من اختلاف وتمييز في التربية والمعاملة الاسرية.

ز) مراجعة قوانين الاحوال الشخصية بما يضمن تنظيم الطلاق والزواج والحضانة وغير ذلك من العلاقات التي تحكم الاحوال الشخصية لشؤون الاسرة.

ح) العمل على توفير مكاتب للخدمات الاستشارية للمساعدة في تكوين الاسرة او لمساعدة الاسر التي ترغب في طلب المشورة لحل المنازعات التي قد تنشأ بين افرادها والاستعانة بالعنصر النسائي المدرّب تدريبا كافيا للعمل في تقديم مثل هذه الخدمات وما تتطلبه من زيارات منزلية.

ط) مراجعة نظم التقاضي في الاحوال الشخصية وتبسيط اجراءاتها المعقدة بما يضمن الوفاء بحقوق الزوجة واولادها في أقصر مدة ممكنة.

ى) القيام بدراسات تكشف عن الوظائف الاجتماعية للاسرة الممتدة بما يلقي الضوء على امكانية تطويرها وتوفير الخدمات اللازمة لها في مجال الاسكان والرعاية الاجتماعية تمكينا لاستقرار العلاقات الاسرية ودعما لمسؤولية الدولة في حماية الاسرة وتماسكها.

سابعا : <u>في مجال تحسين أحوال المرأة الريفية والبدوية</u>

٣٩- تستحق ظروف المعيشة والعمل للمرأة في الريف والبادية ان تحتل قسما خاصا في خطة العمل الاقليمية وذلك نظرا لحجم السكان في القطاعات الريفية والبدوية الذى يتجاوز أكثر من ثلثي السكان في معظم دول المنطقة، كما ان سكان الريف والبادية - بما فيهم الفتيات والنساء - يسهمون بنصيب كبير في الدخل القومي عن طريق الانتاج الزراعي وتربية الثروة الحيوانية وصيد الاسماك وبعض الصناعات المنزلية والحرفية.

٤٠ وما تزال المناطق الريفية وسكانها يعانون من تخلف كبير بالنسبة للمدن والعواصم التي تركزت فيها الاستشارات والخدمات. ومع ان حكومات المنطقة قد أخذت تولي المناطق الريفية والبدوية مزيدا من العناية، الا ان الهوة بين القطاع الحديث والقطاع الريفي التقليدى ما تزال واسعة في معظم دول المنطقة. والمرأة الريفية تعاني من ظروف معيشية متدنية بصورة أكثر مما تدل عليه المؤشرات الوسطية الاحصائية المستوى المعيشة، سواء كان ذلك من حيث ما تعانيه من ارهاق في المشاركة في العمل الزراعي، او ما تتعرّض له من الامراض وسوء التغذية، او في انتشار الامية او في العزلة السياسية والثقافية عن مجريات الحياة الوطنية العامة، أو في توفر مياه الشرب النقية، او في المسكن الصحي، او في غير ذلك من مؤشرات مستوى المعيشة.

٤١- وقد اظهرت احدى الدراسات العلمية في دولة من الدول العربية حول البادية وأحوال المرأة فيها ان الظروف المعيشية للمرأة البدوية ما تزال متدنية، حيث ترتفع معدلات الوفيات الخام ولم يحدث فيها تحسن ملحوظ بالمقارنة بالريف والحضر، وتنتشر حالات سوء التغذية

الحادة، وتزداد حالات التعرض للوباء والمرض، وتظل ظروف المعيشة في البداوة الرعوية مرتبطة بمواسم المطر وحالات الجفاف مما يعرض البشر والثروة الحيوانية في سنوات الجفاف الى أقسى ظروف الصراع من أجل البقاء. وما تزال عمليات توطين البدو محدودة، وتواجه صعوبات من حيث التجهيزات اللازمة للاستقرار، ومن حيث رغبة البدو وامكانية تكيفهم للظروف الجديدة. وباستثناء عمليات الاستيطان المرتبطة بمشروعات المياه الكبرى تدل القرائن على التكاليف الباهظة لعمليات التوطين.

٤٢- ولهذا فان ما سبقت الاشارة اليه من مقترحات العمل لدمج المرأة في التنمية وتحسين الظروف المؤدية الى رفع مستوى معيشتها وكرامتها تنطبق على المرأة الريفية والبدوية بصورة أكثر الحاحا والتصاقا نظرا للظروف الخاصة للمرأة في هاتين البيئتين.

٤٣- ومما تشير اليه الاحصاءات الزراعية في عدد من دول المنطقة التناقص في معدل انتاج الحاصلات الغذائية وانتاج الثروة الحيوانية، وان الزيادة في كثير من السنوات الماضية لم تساير الزيادة في معدّل النمو السكاني والطلب المتزايد على الاستهلاك. وما تزال الانماط الزراعية في معظم بلاد المنطقة تسير على النمط التقليدي ولم تصل اليها اساليب الزراعة الحديثة ووسائل تطويرها.

مقترحات العمل

١) المرأة الريفية

أ) وضع سياسات واستراتيجيات للتنمية الريفية كجزء متكامل من سياسات التخطيط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، واعتماد الاستثمارات الكافية لزيادة الانتاج الزراعي زيادة رأسية وأفقية وبخاصة في انتاج المواد الغذائية وتوفير المرافق الاساسية كالماء والكهرباء، وتحسين الاحوال المعيشية في البيئات الريفية.

ب) ربط سياسة التصنيع ربطا عضويا بالانتاج الزراعي ومستلزماته، والعمل على ايجاد صناعات زراعية في مختلف المناطق الملائمة للحد من الهجرة الريفية المستمرة الى العواصم والمدن.

جـ) القيام بدراسات ميدانية للتعرف على حجم ومواقع الفاقد من الحاصلات الزراعية والخضروات والفاكهة على مستوى المزرعة والمنزل، والتوعية بحجم المشكلة، واتخاذ الاساليب والوسائل المناسبة للتقليل من الفاقد الى الحد الادنى، وتدريب المرأة الريفية، باعتبارها شريكة في العمل الزراعي، على هذه الاساليب من خلال برامج محو الامية والارشاد المنزلي ووسائل التثقيف والاعلام.

د) حث التنظيمات السياسية والاهلية والشعبية على المستويين الوطني والمحلي للاهتمام برفع مشاركة المرأة الريفية في صفوفها، وتمكينها من الاسهام في تحديد مشكلاتها واحتياجاتها، واتخاذ القرارات المناسبة لمواجهتها.

هـ) التوسع في انشاء الجمعيات التعاونية الزراعية وجمعيات تربية الحيوانات في مناطق الرعي وجمعيات صيد الاسماك في القرى الساحلية وجمعيات التسويق وتشجيع المرأة على المشاركة في هذه التنظيمات التعاونية.

و) توفير مؤسسات الاقراض الزراعي وتيسير اجراءات الاستفادة من خدماتها للرجال والنساء من المشتغلين بالانتاج الزراعي وتنمية الثروة الحيوانية.

ز) دعوة التنظيمات النسائية لانشاء صندوق للتسليف في الريف على أساس التمويل المتحرك مما يساعد المرأة الريفية على الحصول على القروض الصغيرة التي تمكنها من تشغيل بعض المشروعات الزراعية او التجارية أو الحرفية وتشجيع تسويق المنتجات المحلية الريفية.

حـ) اعتماد اسلوب التنمية الريفية المتكاملة في تخطيط وبرمجة المشروعات الانتاجية والخدمية في الريف بما يحقق مزيدا من فرص العمل للرجال والنساء، ويقلل من البطالة المقنعة والموسمية، ويوفر الخدمات الاساسية للمشتغلين والمشتغلات في المناطق الزراعية.

ط) العمل على ايجاد البرامج والاساليب المرنة والمتنوعة لتدريب الريفيات والبدويات على تحسين أساليب المشاركة في العمل الزراعي وصيانة الآلات الزراعية والصناعات المنزلية وتربية الدواجن والحيوانات وتوفير مرشدات في الزراعة والبيطرة للارشاد في الحقول والمنازل.

ى) العمل على توزيع الخدمات وتسلسلها بما يتناسب مع التوزيع الجغرافي للمستوطنات البشرية في الريف، واستخدام أساليب التخطيط الاقليمي من تحديد الابعاد المكانية والاقتصادية لهذه الخدمات، واتخاذ الاجراءات الكفيلة باستفادة المرأة من هذه الخدمات عن طريق العاملات الريفيات لزيادة الوعي الصحي والاجتماعي وتوصيل الخدمات الارشادية الى المرأة الريفية في البيت.

ك) دراسة السبل واتخاذ الاجراءات اللازمة للتقليل من تسرب التلميذات من مرحلة التعليم الالزامي وتسرب الدراسات من برامج محو الامية، وتوفير الحوافز التربوية والاجتماعية لضمان الاستمرار والانتظام في تعليم المرأة في الريف وتطوير البرامج التعليمية بما يتناسب مع احتياجاتها والملائمة قدر الامكان بين مواسم التعليم ومواسم العمل الزراعي.

ل) العمل على تدعيم برامج الصحة الوقائية بين سكان الريف والبادية وبخاصة بين الاطفال والنساء. ويقتضي ذلك الاهتمام بتوفير المياه النقية وحفر المراحيض والتخلص من الفضلات وشمول عمليات التحصين الصحي للاطفال. ومن المفيد اعتماد اسلوب الخدمات الصحية الاولية واشراك القيادات النسائية والفتيات المتعلمات في القرية بعد تدريبهن على وسائل الخدمات الصحية الاولية وتطبيقها في مختلف القرى وتجمعات البادية التي لا تتوفر فيها مؤسسات صحية او مراكز لرعاية الامومة والطفولة.

م) انشاء مراكز للتنمية الريفية المتكاملة لتدريب الاخصائيات المرشدات والقيادات المحلية واللجان النسائية تدريبا منظما يمكنهن من العمل الاجتماعي المتكامل في الريف كما يمكنهن من التعرّف على المشكلات وتقديم الحلول لها عن طريق العون الذاتي الذى تساعده الدولة تمويلا وخبرة.

ن) العمل على اعداد سلاسل منتظمة من المواد التعليمية والارشادية والوسائل السمعية والبصرية والبرامج الاذاعية لتوعية أهل الريف والبادية في مهارات تربية الاطفال، والرعاية الصحية والتغذية وحفظ الاطعمة، واعمال الزراعة والوقاية من أمراض الحيوانات، وغيرها من الموضوعات التي يستعين بها المرشدون والمرشدات في عمليات الارشاد والتثقيف.

٢) المرأة البدوية

أ) دراسة احتياجات المرأة البدوية في مشروعات توطين البدو وتوفير الخدمات اللازمة لها وتدريبها على المهارات الزراعية كعنصر أساسي في برامج التوطين والاستقرار.

ب) وضع الخطط والبرامج المناسبة لانتهاج سياسة تحسين أحوال البدو في مواقع حلهم وترحالهم كبديل مرحلي لبرامج توطينهم، واتخاذ الاساليب والوسائل المتحركة في توصيل الخدمات الى مواقع تواجدهم.

جـ) تقويم تجارب التعاونيات في تربية الحيوان في البيئات البدوية وشبه البدوية في بعض دول المنطقة والاستفادة من هذه التجارب في تنمية الثروة الحيوانية وتحسين مهارات المرأة البدوية في حماية هذه الثروة وتنميتها.

د) الاستفادة من تجارب الدول التي استخدمت تكنولوجيات مبسطة للتخفيف من الاعمال الشاقة التي تقوم بها المرأة في المناطق البدوية وشبه البدوية كتجفيف البلح واللبن وحفظ الاطعمة وامكانية الاستفادة منها او تطويرها في المناطق المماثلة في منطقة غربي آسيا.

هـ) العمل على استغلال امكانات القوات المسلحة لتعليم البدو واكسابهم بعض المهارات المهنية وتقديم الخدمات الصحية الاساسية.

ثامنا : المرأة الفلسطينية

٤٤- تفرد خطة العمل الاقليمية لدول منطقة غربي آسيا قسما خاصا بالمرأة الفلسطينية، وذلك نظرا للظروف الخاصة التي تحيط باوضاع الشعب الفلسطيني داخل الارض المحتلة وخارجها، ومحور هذه الظروف اغتصاب ارضه التي تشكل قاعدة الاستقرار ومنطلق التنمية.

٤٥- والمرأة الفلسطينية تستحق التفاتا خاصا في ضوء ظروف الاحتلال الاسرائيلي وتشتت الشعب الفلسطيني حتى تواجه حاجاتها الملحة والضرورية للاستمرار في معركة تحرير ارضها وفي مواجهة المستلزمات الاساسية للبقاء والحياة اليومية.

٤٦- ومع التقدير لما تبذله الدول العربية من العون والمساندة لجهود منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها، وللجمعيات الطوعية الفلسطينية، فانها مدعوة لمزيد من العون حتى تتوفر فرص التعليم المناسبة للطالبات والطلبة الفلسطينيين، ولرفع المستوى الصحي والغذائي للمرأة الفلسطينية والاطفال الفلسطينيين، ولتيسير مجالات التدريب والتخصص للكوادر المتنوعة من الجنسين في معاهد الدول المضيفة أو في خارجها.

٤٧- كذلك تجدر الاشارة الى قرارى المجلس الاقتصادى والاجتماعي رقم ٢١٠٠ (LXI) بتاريخ ٣ آب/أغسطس ١٩٧٧ ورقم ٢٠٢٦ (LXIII) بتاريخ ٤ آب/أغسطس ١٩٧٦ اللذين يطالبان الهيئات الدولية - بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية - العمل على دراسة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني مع الاخذ بعين الاعتبار وضع المقترحات لمشاريع محددة يمكن تنفيذها.

٤٨- وتجدر الاشارة الى قرار المؤتمر العام لليونسكو في اجتماعه الثاني والعشرين بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٦ الذى يدين الاحتلال الاسرائيلي لخرقه الحريات الاساسية للشعب الفلسطيني داخل الارض المحتلة، وحرمانه من حقه في التعليم الوطني والحياة الثقافية بما يحفظ هويته الوطنية. كذلك ينبغي الاشارة الى قرار المؤتمر العام لمنظمة الصحة العالمية في اجتماعه الثاني عشر بتاريخ ٢٨ أيار/مايو ١٩٧٥ (رقم WHO 28.35 A, B, C) والذى يطالب المنظمة بالتعاون مع منظمة التحرير لتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني.

٤٩- ولقد أدان المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة في قراره رقم ٣٢، كما ادانت فقرات عدة من خطة العمل العالمية للمرأة - التي صدرت عن هذا المؤتمر عام ١٩٧٥ - الصهيونية كحركة عنصرية، وناشد نساء العالم مساندة المرأة الفلسطينية في نضالها للحد من الاختراق الصارخ لمبادىء الحقوق الانسانية التي تقترفها اسرائيل في الارض المحتلة، ويطالب الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الوطنية والاقليمية بمد المساعدات المعنوية والمادية للمرأة الفلسطينية واتحادها ومؤسساتها.

٥٠- ومهما كانت مشكلات الشعب الفلسطيني - رجالا ونساء - فانه لا سبيل الى مواجهتها مواجهة جذرية الا بانهاء الاحتلال الاسرائيلي واعطاء الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير. اذ أنه من الواضح ان الاحتلال الاسرائيلي قد وضع مخططه في احتلال الارض على أساس من ربط السياسة السكانية بمفهومه للامن العسكرى الاسرائيلي. وقد استتبع هذا المفهوم خطط معينة في اقامة المستعمرات والزحف السكاني الاسرائيلي على حساب الشعب العربي الفلسطيني وسياسة تعسفية في طرد الفلسطينيين وتهجيرهم من أراضيهم.

مقترحات العمل

١) داخل الارض المحتلة

أ) دعم الجامعات والكليات والمعاهد العربية في الارض المحتلة علميا وماديا بما يكفل تطويرها وتوسيعها بحيث تستوعب اعدادا أكبر من طلاب الارض المحتلة من الجنسين.

ب) زيادة عدد المقاعد المخصصة للطلبة الفلسطينيين من الجنسين في الجامعات العربية وجامعات الدول الصديقة، خاصة في الكليات التي لا تتوفر في الارض المحتلة.

جـ) دعم المؤسسات والمدارس الاهلية العربية للتمكن من استيعاب أكبر عدد من الطلاب لابعادهم عن البرامج التربوية المعهودة.

د) استعمال الراديو والتليفزيون لبث برامج تعليمية موجهة الى الطلاب في الارض المحتلة ودراسة امكانية تنفيذ مشروع جامعة الهواء والاسراع بتنفيذ مشروع الجامعة المفتوحة.

هـ) تطوير وتوسيع وزيادة مراكز التدريب المهني في الارض المحتلة وتنويع اختصاصاتها المهنية والفنية خاصة مراكز وكالة الغوث، واستيعاب نسب أكبر من الفتيات في هذه المراكز.

و) ابتعاث أكبر عدد ممكن من طلاب الارض المحتلة للاستفادة من مراكز التدريب الدولية، ومناشدة اليونسكو مراجعة المواد المدرسية التي تعلم للمرأة الفلسطينية في الارض المحتلة، والتأكد من سلامة المحتوى من الناحية التربوية والوطنية.

ز) زيادة عدد المتدربات في مراكز تدريب محو الامية وبخاصة في المركز الدولي للتعليم الوظيفي بسرس الليان - جمهورية مصر العربية - وتزويد مراكز مكافحة الامية لتعليم الكبار في الارض المحتلة باحدث الدراسات والوسائل والخبرات، وبالمساعدات المالية لتطويرها وتوسيع خدماتها.

حـ) مناشدة المؤسسات النسائية في الدول العربية تقديم المساندة المالية للمشروعات والمؤسسات التربوية والتدريبية داخل الارض المحتلة.

ط) دعم الطفل الفلسطيني وتحسين أوضاعه التربوية والصحية وتقديم الخدمات الاساسية.

ى) دعم المؤسسات الصحية ماديا وفنيا عن طريق تدريب كوادرها، وتأمين مستلزماتها.

ك) مساعدة المؤسسات الاهلية في الارض المحتلة على انشاء مراكز أمومة وطفولة تتضمن مراكز للتغذية.

ل) مساعدة المؤسسات الاهلية في انشاء تعاونية لتسويق منتوجات المرأة الفلسطينية في الارض المحتلة.

م) تشجيع ومساعدة الجمعيات الاهلية الفلسطينية في الارض المحتلة للحفاظ على التراث الفلسطيني العربي.

ن) دعم الهيئات النسائية التطوعية التي تعمل داخل الارض المحتلة لتمكينها من مواصلة نضالها في تحرير ارضها وتحقيق اهدافها.

س) مناشدة المنظمات الدولية العمل على ايقاف التمييز الصارخ ضد العمال العرب في الارض المحتلة وعلى الافراج عن المعتقلين من النساء والرجال في السجون الاسرائيلية.

٢) <u>خارج الارض المحتلة</u>

أ) تنمية القدرات العلمية والمهنية للمرأة الفلسطينية باشتراكها في الدورات التدريبية العربية في مجال العمل الاجتماعي المتكامل وبرامج تحسين الكفاءة الانتاجية.

ب) دعم وتطوير رياض الاطفال ودور الحضانة القائمة في المخيمات ماديا وفنيا عن طريق تدريب الكوادر وتوفير المستلزمات الكاملة لزيادة عدد هذه الرياض.

جـ) دعم المؤسسات الايوائية النضالية، خاصة بيت أطفال الصمود في لبنان، بتزويده بالخبرات الفنية والامكانات التربوية وتدريب العناصر العاملة به.

د) حث الحكومات العربية على اقامة صندوق دائم لدعم نشاطات الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.

هـ) استعمال وسائل الاعلام لابراز دور المرأة الفلسطينية في النضال المسلح والعمل الجماهيري.

و) العمل على ادخال بند عن المرأة الفلسطينية في كل المؤتمرات الدولية والاقليمية التي تعالج قضايا المرأة والتنمية بدءا بالمؤتمر الاقليمي التحضيري المزمع تنظيمه لدول غربي آسيا عام ١٩٧٩ تمهيدا للمؤتمر الدولي لعقد المرأة الذي سينعقد في ١٩٨٠.

ز) التأكيد على المنظمات الاقليمية والدولية بالعمل على أن تضع توقيتا محددا لتنفيذ ما تتخذه من قرارات وتوصيات تتعلق بالمشروعات والنشاطات الخاصة بتحسين أحوال الشعب الفلسطيني.

ح) مناشدة جامعة الدول العربية على استكمال الخطوات اللازمة لانشاء صندوق دعم الصمود الفلسطيني تمكينا للجهود المختلفة ولجهود الجمعيات الاهلية والنسائية داخل الارض المحتلة وخارجها من توفير الخدمات الاجتماعية اللازمة للشعب الفلسطيني وللمرأة الفلسطينية بصورة خاصة.

ط) دعوة المنظمات الاقليمية والدولية بأن تفرد تصنيفا خاصا بالمعلومات المتعلقة بالشعب العربي الفلسطيني خاصة في الارض المحتلة.

ى) السعي لايجاد الوسائل والسبل المتنوعة بايصال وسائل التمويل والخبرة الفنية اللازمة لتحقيق برامج المرأة الفلسطينية في داخل الارض المحتلة ومناشدة المنظمات الدولية القيام بدور فعال في هذا الصدد.

ك) دعوة الحكومات العربية لتضمين المناهج الدراسية مواضيع تثقيفية علمية حول القضية الفلسطينية وابعادها المختلفة.

ل) حث المنظمات الاقليمية والدولية العمل على تنفيذ قرار الامم المتحدة الخاص بحماية النساء في ظروف الحروب والاحتلال وذلك فيما يتعلق بالمرأة الفلسطينية تحت ظروف الاحتلال الاسرائيلي.

م) مناشدة منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية اعداد البيانات والاحصاءات الخاصة بالمرأة الفلسطينية في الدول المضيفة وذلك كجزء من الاعداد الفني للدراسات التي تقدم للندوة التي تنظمها الامانة العامة لجامعة الدول العربية حول أحوال المرأة الفلسطينية داخل الارض المحتلة وخارجها.

تاسعا : دور وسائل الاعلام والثقافة

٥١- تنتشر وسائل الاعلام والثقافة واجهزتها في دول غربي آسيا ، وتتأثر بها فئات السكان تأثيرا كبيرا في كافة أرجاء هذه المنطقة ، ريفا وحضرا وباديه . وتشمل هذه الوسائل الصحف اليومية والاسبوعية ، والمجلات النسائية والمجلات الفنية ، كما تشمل اجهزة الراديو والتلفزيون ، والمسارح العامة والمسرح الريفي ومسارح العرائس والوحدات الثقافية المتنقلة والمعارض الفنية والعلمية ، ودواوين الشعر والقصص والروايات والندوات واللقاءات والنشرات . وكلها أجهزة تعمل في طيات برامجها وأساليبها التعبيرية قيما اجتماعية وبشرية تترك بصماتها على تكوين الفكر والمشاعر والسلوك للانسان المعاصر في هذه المنطقة . ولا بد من استثمارها في تنمية الاتجاهات الايجابية وازالة المعوائق في طريق دمج المرأة ومشاركتها في التنمية الوطنية والقومية . وتعطي حكومات الدول في المنطقة اهتماما لاجهزة الاعلام وتطويرها وتحسين تقنياتها وتوسيع دائرة انتشارها . كذلك هناك جهود ملحوظة لتطوير مستمر لمحتويات وبرامج هذه الاجهزة الاعلامية والثقافية بما يحقق دور الاعلام والتثقيف في خدمة قضايا التنمية المادية والبشرية .

٥٢- ومع ما تبذله اجهزة الاعلام والثقافة من جهود في برامج الاعلام الانمائي ، ومع ما توجهه من برامج خاصة للنساء والاطفال ، الا أن الصورة الغالبة هي صورة المرأة التقليدية ، وهي في مجملها صورة جامدة وثانوية في ادوارها الاجتماعية .

٥٣- ومع التقدير للاعمال الطليعية الخلاقة التي ظهرت في مجال الاعلام والثقافة في السنوات القليلة الماضية ، فان الرغبة في عمليات التشويق والاثارة والجاذبية ، واستخدام النماذج النسائية لذلك ، لما يحتاج الى مراجعة جادة لمضمون كثير من هذه البرامج التي تعمل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على ترسيخ الصور التقليدية للمرأة ودورها في الحياة والمجتمع . والواقع ان كثيرا من التغيرات والتحولات الاجتماعية التي مرت وتمر بها المنطقة أوسع في جبهاتها وابعادها مما تعكسه أجهزة الاعلام والثقافة مما يتطلب من هذه الاجهزة مراجعة لمضامينها وأشكال تقديمها .

مقترحات العمل

أ) اعتماد وسائل الاعلام والتثقيف - كجزء من أهدافها واستراتيجياتها - وضع البرامج والمواد المتنوعة التي تؤكد وترسخ الاتجاهات المتعلقة بالمساواة بين الرجل والمرأة وازالة الصور التميزية بينهما .

ب) القضاء على صورة المرأة باعتبارها عنصر اغراء واثارة في البرامج المختلفة، والزام الاعلان التجارى الذى يظهر في أجهزة الاعلام بالصورة الايجابية للمرأة.

جـ) تقديم برامج تظهر الادوار المتغيرة للجنسين في اتساع جبهات المجتمع العربي المعاصر وتطوره، والتأكيد على ادوار المرأة في مختلف النشاطات السياسية والاقتصادية: في المزرعة والمصنع وفي الجامعة والطب والهندسة ومختبرات البحوث العلمية، وفي كل مجال يبرز ادوارها الحالية والمستقبلية في تنمية المجتمع وتطويره.

د) العمل على ضم العنصر النسائي الى لجان مراقبة البرامج الاعلامية والافلام السينمائية والبرامج التلفزيونية لتمكين المرأة من المشاركة في التأكد من سلامة المضمون الاجتماعي لهذه المواد، وتمثيله للصورة الايجابية لادوار المرأة وعدم التمييز بينهما وبين الرجل في الحقوق والواجبات.

هـ) التوسع في فرص تدريب الكوادر الفنية من النساء العاملات في مجال الاعلام والتثقيف عن طريق البرامج التدريبية والمنح الدراسية في داخل الدولة أو خارجها.

و) اعداد وانتاج برامج وأفلام ومجلات تثقيفية وصحية وتربوية لتطوير الفكر والاتجاهات والممارسات، تتناسب مع مختلف المستويات للمرأة في مختلف قطاعات المجتمع، وربط هذه البرامج بواقع المرأة العربية، وتطلعاتها المشروعة دون اغراق في الطموحات والقيم التي تفقدها الثقة في نفسها أو في هوية مجتمعها.

ز) اعداد وانتاج برامج وافلام وتمثيليات تبرز دور القيادات النسائية في تاريخ هذه المنطقة في حركات التحرير والاستقلال الوطني، وتقديم نماذج من القيادات النسائية في كفاحها ومشاركتها في ميادين المعرفة الانسانية والنشاط السياسي والادارى والانتاجي.

حـ) اصدار طوابع بريدية وميداليات تذكارية رمزا لكفاح المرأة العربية وجهودها في مجالات الزراعة والصناعة والعلوم والمهن، واعتبار دخلها مصدرا من مصادر تمويل المشاريع الاجتماعية الموجهة لفئات النساء في البيئات الاقل حظا من غيرها في المجتمع ومنح الاوسمة تكريما للنساء اللاتي قدمن اسهاما خلاقا في مواجهة مشكلات التخلف في تلك البيئات.

ط) الاستعانة بوسائل الاعلام والتثقيف في مكافحة الامية لدى النساء وفي الثقافة الاسرية، وفي حملات التوعية الصحية والغذائية، وفي تبصير المرأة بفرص التعلم والتثقيف، وبفرص العمل والاستخدام المتاحة أمامها.

ى) تكوين جهاز تمثل فيه المرأة لوضع سياسة للتنسيق والتكامل بين المؤسسات التربوية النظامية من ناحية والمؤسسات الثقافية والاعلامية من ناحية أخرى وذلك لارساء ومراجعة القيم الاجتماعية المنسقة التي يحرص المجتمع على تأكيدها في تكوين اتجاهات المواطنين وسلوكهم الاجتماعية، وذلك تفاديا لما قد يحدث بين آثار هذه المؤسسات من تناقض وتباين فيما تؤكده من هذه القيم الاجتماعية المنشودة.

ك) العمل على بذل مزيد من الجهد الوطني والاقليمي المنظم من خلال اجهزة الاعلام الوطنية والاقليمية مستهدفة ان توضح بطريقة علمية الصورة الايجابية للمرأة العربية في تطور نهضتها وادوارها الاجتماعية للعالم الخارجي، ومواجهة لما قد تحدثه بعض وسائل الاعلام المغرضة من تشويه لحقيقة هذه الصورة.

ل) اقامة مزيد من الصلات المتنوعة بين تنظيمات المرأة العربية الوطنية والاقليمية مع مثيلاتها في دول العالم الخارجي، ووضع سياسة لتمثيل هذه المنظمات النسائية في المناسبات الدولية التي تحقق التعبير عن وجهة نظر المرأة العربية في قضايا الانماء والسلام في العالم.

عاشرا : <u>دور الجمعيات والتنظيمات النسائية</u>

٥٤- لما كان هدف ادماج المرأة في التنمية مسؤولية وطنية عامة، فان مسؤولية تحقيق هذا الهدف لا تقع على عاتق الاجهزة الحكومية وحدها، وانما تشاركها في ذلك الهيئات الاهلية والمنظمات الشعبية والجهود الطوعية بصورة عامة.

٥٥- وقد استطاعت الجمعيات الخيرية والاهلية القيام في بداية مراحل العمل الطوعي ان تقدم بعض المساعدات للأسر المحرومة، كما استطاعت ان تقوم بخدمات اجتماعية متنوعة استفادت منها المرأة. وقد بدأت تظهر في السنوات الاخيرة منظمات وجمعيات نسائية تعالج قضايا المرأة في مختلف جوانبها. وتمكنت الجمعيات الاهلية والتنظيمات النسائية من تحقيق انجازات ملحوظة في تقرير كثير من قضايا المساواة بين الرجل والمرأة، وفي تقديم بعض الخدمات للاسر المحتاجة. بيد انها بحاجة الى تطوير في سياساتها وبرامجها وكوادرها لتكون أكثر فاعلية في ربط نشاطاتها باهداف خطط التنمية، وتمكين المرأة من المشاركة الفعالة في مجالات النشاط الوطني، عطاء وأخذا.

٥٦- ونظرا للظروف التاريخية التي أحاطت بتأسيس الجمعيات النسائية، فان معظمها مركز في العواصم والمدن، او ان فاعليتها المؤثرة محصورة فيها بينما تفتقر المناطق الريفية الى مثل هذه التنظيمات، او أن فاعلية القائم من الجمعيات فيها محدود للغاية. وهي في جملتها

تفتقر الى الكوادر الفنية المدرّبة على الادارة والتنظيم والبرمجة. اضف الى هذا ما تعانيه بعض هذه التنظيمات الاهلية والشعبية في بعض الحالات من قلة في الموارد وقيود مالية وادارية مما يحد من حركتها كقوة قانونية ضاغطة ومؤثرة في النهوض بالمرأة العربية بالقيام بمسؤولياتها الاجتماعية والاسرية.

مقترحات العمل

أ) دعم الجمعيات والمنظمات النسائية ماليا وفنيا في الدول التي تقوم فيها هذه التنظيمات، وتشجيع تكوينها في الدول التي لم تؤسس فيها، واتاحة مزيد من الفرص والامكانات لها لكي تسهم في رسم الخطط الوطنية للتنمية وفي حشد جهود المجتمع - رجالا ونساء - في تنفيذ الخطة ومتابعتها وتقويمها.

ب) وعلى الجمعيات والتنظيمات النسائية مسؤوليات اساسية ليكون عائدها أكبر اثرا في النهوض بالمرأة وفي دفع عجلة التنمية الوطنية بصورة عامة، عليها:

- اعادة النظر في أهداف الجمعيات والتنظيمات النسائية بما يجعلها اداة فعّالة في التطوير الاجتماعي والانماء الاقتصادي،
- تنسيق برامجها وتكتيل جهودها حتى لا يؤدي تشتت الجهد الى برامج متناثرة محدودة الاثر،
- الاسهام في دراسة التشريعات التي تمس حياة المرأة وفرصها في العمل واتخاذ الاساليب اللازمة لتعديلها بما يضمن حقوق المرأة في المساواة مع الرجل،
- توعية المرأة بحقوقها وتدريبها على ممارسة هذه الحقوق، وتشجيعها على المشاركة على مختلف المستويات في السياسة والاقتصاد وشؤون المجتمع العامة،
- التوعية بمسؤوليات المرأة في الاسرة وفي العمل، واثبات جدارتها ودورها الفعّال في هذين المجالين وفي قدرتها على الجمع بينهما،
- العمل على زيادة فاعلية الجمعيات والتنظيمات النسائية في برامج تحسين أوضاع المرأة في الريف وتطوير اساليب عملها في الزراعة،
- التركيز في المدينة والريف على البرامج التي تسهل عمل المرأة العاملة وتحسن من كفائتها الانتاجية، كانشاء دور الحضانة، ومراكز التدريب الزراعي والمهني للفتيات، وبرامج محو الامية،
- التقويم المنتظم لبرامج الجمعيات والتنظيمات النسائية حتى تتمكن برامجها من الوفاء بالاحتياجات الحقيقية لدمج المرأة في التنمية بصورة متطورة وفعّالة.

جـ) تقديم الدعم المادى والفني للجمعيات والتنظيمات النسائية لتدريب الكوادر القيادية النسائية الحالية، واعداد قيادات نسائية متجددة.

د) العمل على بث روح العمل الطوعي من خلال المؤسسات التعليمية وتعويد الطلاب والطالبات على المشاركة في مشروعات للخدمة العامة اثناء الدراسة والعطلات المدرسية.

هـ) الاهتمام بايجاد انماط من التنظيم للتنسيق والتعاون بين الجمعيات والمنظمات النسائية والاجهزة الحكومية والجمعيات والروابط المهنية بما يحقق التكامل في الجهود الاهلية والشعبية في مشروعات التنمية وبرامجها.

و) تشجيع الجمعيات والتنظيمات النسائية في دول المنطقة على توثيق الصلات والروابط فيما بينها من أجل تبادل الخبرة والعمل المشترك، وتمكين المنظمات النسائية على المستويين الوطني والاقليمي من الاحتكاك الدولي وتبادل الخبرة مع المنظمات النسائية الدولية.

ز) تكريم العاملين والعاملات على أساس طوعي في قضايا المرأة العربية - سواء في مجالات الفكر او البحوث أو الأعمال أو البرامج التنفيذية.

حـ) دعم الاتحاد النسائي العربي العام ماليا وفنيا، لتمكينه من تحقيق أهدافه في تبادل الخبرة والتعاون بين التنظيمات النسائية في النطاقين العربي والدولي.

حادى عشر : <u>دور البحوث والدراسات وجمع المعلومات</u>

٥٧- يفتقر التخطيط الاقتصادى والاجتماعي في معظم دول المنطقة الى البيانات والدراسات التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات ووضع البرامج. ويكاد يعكس فقر الاحصاءات والبيانات والدراسات عن وضع المرأة وبرامجها نوعا من التحيز ازاء هذا القطاع من العنصر البشرى. والحسابات القومية لا تدخل النشاط الاقتصادى لربات البيوت في حسابها، واحصاءات الاستخدام والبطالة تغفل القسم الاكبر من النساء باعتبارهن غير قادرات ولا راغبات في العمل. والاحصاءات السكانية في عدد من بلاد المنطقة غير متوفرة. وليس هناك من البيانات الدقيقة في سلسلة زمنية ما يسمح بتكوين مؤشرات احصائية عن مستويات المعيشة بين النساء ومدى تطورها في الاحوال الصحية وتوقعات الحياة ونسبة الامية والحالة الغذائية الى غير ذلك من المؤشرات.

٥٨- ولما كانت البيانات والاحصاءات والدراسات أساسا ضروريا لعمليات التخطيط والتنفيذ ورصد حركة التطور وتقويم فعاليتها، فانه يتحتم وضع برامج وطنية لجمع المعلومات وتحليلها لتصبح المعرفة الواقعية والموضوعية اداة للعمل العلمي السليم.

مقترحات العمل

أ) تحسين أساليب التدقيق في التعدادات السكانية، وانتظام هذه التعدادات في البلاد التي تقوم بتعداد دوري للسكان، والمباشرة في عمل تعداد عام للسكان في البلاد التي لم يتم فيها حتى الآن تعداد سكاني شامل.

ب) جمع البيانات وتحليلها في شأن مدى اسهام المرأة في مختلف الانشطة الاقتصادية، وايجاد مؤشرات اقتصادية واجتماعية موحدة في البلاد العربية للتعرف على مدى التقدم في تحسين أحوال المرأة ومشاركتها في التنمية عطاء وانتفاعا.

جـ) دراسة قوة العمل في الريف ومدى مساهمة المرأة في الاعمال الزراعية وتربية الحيوان والصناعات المنزلية.

د) تشجيع المرأة على التخصص في ميادين البحوث والدراسات الاحصائية وتوفير المنح الدراسية اللازمة للتخصص والتدريب في معاهد دول المنطقة او في الخارج.

هـ) حث مراكز البحوث والجامعات ومعاهد الاحصاء على الاهتمام بالقيام بدراسات عن المرأة الفلسطينية داخل الارض المحتلة وخارجها، ودعوة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بادخال دراسة وضع المرأة الفلسطينية في الدراسة التي تقوم بها عن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني وامكاناته المستقبلية.

و) تشجيع الجامعات ومراكز البحوث والدراسات المتخصصة في دراسة أوضاع المرأة العربية في المنطقة، ودعمها لتتمكن من نشر نتائج هذه البحوث، ومن تبادل المعلومات في مجال الدراسات الخاصة بالمرأة العربية.

ز) اعطاء الاولوية للبحوث والدراسات الميدانية التي تعين على التخطيط ووضع البرامج وتقويم المشروعات ورسم السياسات فيما يتعلّق بادماج المرأة في التنمية. ومن بين هذه الاولويات على سبيل المثال:

- دراسات لحالات تمثل الادوار المتغيرة للمرأة العربية وبخاصة المرأة العاملة وما يعترض ادوارها الجديدة من مشكلات التكيف النفسي والاجتماعي،
- العوامل المؤثرة في تسرب الفتيات من التعليم، وفي التسرب وعدم الاقبال على برامج محو الامية،
- دراسات عن مدى استفادة النساء من الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية،

- بحوث حضارية اجتماعية عن العادات والممارسات التقليدية التي تعوق اسهام المرأة في عملية التنمية،
- دراسات لتحليل المضمون عن صورة المرأة وادوارها ومسؤولياتها كما تنعكس في الكتب المدرسية، وفي البرامج الاعلامية والثقافية، والجوانب السلبية في محتوى هذه الكتب والبرامج،
- دراسات حول أوضاع المرأة والاسر المهاجرة الى المدينة، والمرأة في المناطق الحضرية الفقيرة، والمرأة البدوية في أماكن التوطين، وما يترتب على أوضاعها من مشاكل التكيف في العمل وفي البيت،
- بيانات حول آثار التضخم الاقتصادي وانماط الاستهلاك المستحدثة على موازنة الاسرة والادخار الوطني،
- دراسة لحالات من مراكز تنظيم الاسرة ومراكز الامومة والطفولة ومدى فاعليتها في الرعاية الاسرية،
- دراسة عن الآثار السلبية التي قد تنجم عن خروج المرأة للعمل والسبل الكفيلة بمواجهة هذه الآثار.

القسم الثاني - العمل على المستوى الاقليمي والدولي

ثاني عشر : التعاون الاقليمي والدولي

٥٩- يعزز العمل على المستوى الاقليمي برامج العمل على المستوى الوطني في كل دولة، وذلك عن طريق القيام بمسؤوليات ذات طابع عام للمنطقة يتحقق بكفاءة واقتصاد على المستوى الاقليمي أكثر منه على المستوى الوطني او يكمله ويعززه، وذلك مثل اجراء بعض البحوث وتبادل المعلومات والخبرة ووضع المعايير والمستويات للتعرف على ما يحدث من تقدم في المنطقة في مجال النهوض بالمرأة، وتمتعها بحق المساواة مع الرجل، ودرجة ادماجها في نشاط التنمية الوطنية والمحلية.

٦٠- وينبغي الاستفادة الكاملة في أجهزة التنمية ومؤسساتها الاقليمية العربية والدولية في سبيل تحقيق مقترحات الاعمال التي سبقت الاشارة اليها في المجالات المختلفة في هذه الخطة، والتأكيد على تخصيص جزء من برامج هذه المؤسسات الاقليمية لتطوير مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقديم المعونة اللازمة لدول المنطقة في هذا المجال. وتضم المنطقة منظمات اقليمية متعددة ينبغي ان يمتد نشاطها بدراجات متزايدة الى مجالات تنمية المرأة. ومن هذه المنظمات الامانة العامة لجامعة الدول العربية، ومنظمة العمل العربية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومركز التنمية الصناعية، ومنظمة التنمية الزراعية، ومركز الدراسات العربية، والجهاز الاقليمي لمحو الامية. وهناك الصناديق العربية، كالصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق أبو ظبي للتنمية،

وصندوق الكويت للتنمية العربية، والصندوق السعودي، والصندوق العراقي للتنمية وغيرها من مؤسسات التمويل والاقراض والتي أخذت تعنى بالقيام بدراسات للجدوى في مجال الموارد البشرية لتمويل مشروعات اجتماعية وتربوية الى جانب المشروعات الاقتصادية.

٦١- وعلى المستوى الاقليمي للامم المتحدة ووكالاتها، تقوم بعض المؤسسات الاقليمية بنشاطات وبرامج ذات صلة مباشرة بمجالات النهوض بالمرأة. فاللجنة الاقتصادية لغربي آسيا تقوم ضمن برامج عملها بدراسات ومسوح عن وضع المرأة في دول غربي آسيا، وتقوم بتقديم خدمات استشارية للدول الاعضاء في مجالات تنمية المرأة كمورد من الموارد البشرية. ويركز المكتب الاقليمي للتربية في البلاد العربية والمكتب الاقليمي للعلوم التابعين لليونسكو على الجوانب التربوية والعلمية في مجال تعليم المرأة واعدادها. كذلك يقوم المركز الدولي للتعليم الوظيفي بسرس الليان بالتدريب والبحوث والمشورة في مجالات تعليم الكبار ومحو الامية للرجال والنساء. ويعنى المكتب الاقليمي لليونيسيف بالمساعدة في خدمات الاطفال الصغار وشؤون المرأة في دول المنطقة. هذا الى جانب المكاتب الاقليمية لمنظمة العمل الدولية وهيئة الاغذية والزراعة وهيئة الصحة العالمية التي تتصل برامجها على التوالي بعمليات الاستخدام وتحسين مستوى الكفاءة الانتاجية ودعم مشروعات التنمية الريفية المتكاملة وتحسين المستوى الصحي مما له صلة وثيقة بمستلزمات دمج المرأة في التنمية في دول المنطقة. ويدعم برنامج الامم المتحدة الانمائي الاقليمي جهودا ومشروعات متصلة بالتخطيط والتنمية الريفية والتدريب المهني والصحة والتغذية، وهي مشروعات ذات صلة بمستلزمات ادماج المرأة في التنمية. وهناك المكتب الاقليمي لمنظمة الامم المتحدة للبيئة مما تمس برامجه دور المرأة في تنمية المستوطنات البشرية والحفاظ على سلامة البيئة. هذا فضلا عما يمكن ان يتاح من مصادر للاقراض والتمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، او من معونات فنية ومادية من برنامج الغذاء العالمي او صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية او من منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية.

مقترحات العمل

أ) دعم لجنة المرأة العربية ومكتب شؤون المرأة في الامانة العامة لجامعة الدول العربية بما يمكنها من القيام بالمهمات المنوطة بها في خدمة دول الجامعة العربية.

ب) الاسراع في انشاء مركز المعلومات والوثائق للمرأة العربية في جامعة الدول العربية الذي يتولى تجميع البيانات والاحصاءات والمعلومات عن شؤون المرأة في العالم العربي.

جـ) تكوين وحدة خاصة للنهوض بالمرأة ضمن الهيكل التنظيمي للامانة العامة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا للقيام بالدراسات المتكاملة وجمع البيانات والاحصاءات وتقديم المشورة للدول الاعضاء في اللجنة. وعلى الدول الاعضاء في اللجنة ايلاء الاهمية الكافية للدراسات والمشروعات المتصلة بشؤون المرأة في هذه المنطقة ضمن برامج عمل اللجنة.

د) توثيق التعاون بين الامانة العامة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا وبين اللجنة الاقتصادية لافريقيا ولجنة المرأة العربية في تبادل المعلومات والخبرات فيما يتعلق بمشروعات تطوير المرأة في كل من المنطقتين ، وتنشيط التعاون التقني بين دول المنطقة .

هـ) تكوين لجنة للتنسيق بين برامج المرأة التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا والمكاتب الاقليمية للوكالات المتخصصة للامم المتحدة والبرنامج الاقليمي لمكتب الامم المتحدة الانمائي وجامعة الدول العربية ، ووضع اسس لتقييم خطة العمل الاقليمية ومدى تطور أوضاع المرأة في المنطقة ومدى فاعلية المعونة الفنية لمنظومة الامم المتحدة .

و) انشاء نظام دائم لاستعراض وتقييم التدابير المتخذة لتنفيذ توصيات خطة العمل الاقليمية ، وعلى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وضع الصورة المناسبة لهذا النظام وتشكيله واختصاصاته واسلوب عمله .

ز) حث الصناديق العربية والحكومات التي تطلب معونتها على الاهتمام بالمشروعات التي تعني بتوسيع فرص استخدام المرأة وتحسين أوضاعها وبخاصة في المشروعات الريفية واعطاء مثل هذه المشروعات الاولوية والمعونة التي تستحقها .

ح) توصي خطة العمل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بالاهتمام في وضع برنامج المشروعات الممول من صندوق الامم المتحدة الطوعي للمرأة على الاهتمام بجوانب التدريب للعناصر النسائية ، وبالمشروعات الانتاجية في المناطق الريفية والاحياء الفقيرة في المدن ، وان يوجه جزء كبير من مشروعات هذا الصندوق للدول الاقل نموا في المنطقة ، وان تسعى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا للبحث عن مزيد من مصادر التمويل لبرامج النهوض بالمرأة من الصناديق العربية او من المصادر الدولية .

ط) مناشدة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بالتعاون مع وكالات الامم المتحدة المتخصصة والمنظمات الاقليمية العربية اصدار دليل مهني للنساء المتخصصات في مختلف حقول النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبخاصة تلك الحقول التي تعني بشؤون المرأة وبرامج ادماجها في التنمية وذلك للاستفادة بهذا الدليل في تبادل الخبراء والخبرة بين البلاد العربية وعلى المستوى الدولي ايضا .

ى) العمل على زيادة الاستفادة من معاهد ومراكز منظومة الامم المتحدة الاقليمية والدولية في تدريب المرأة العربية في مجالات الادارة والتخطيط والاحصاء ، وبرمجة المشروعات وغيرها من المهارات الاساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ك) حث الامم المتحدة على دعم مراكز البحوث والدراسات المعنية بقضايا المرأة والتنمية في دول المنطقة .

ل) العمل على انشاء مركز اقليمي للتدريب والبحوث والدراسات في مجال ادماج المرأة في التنمية تحت مظلة الامم المتحدة وبمشاركة الدول الاعضاء في منطقة غربي آسيا .

م) حث الدول العربية على ترشيح اعداد أكثر من النساء العربيات لملء الوظائف المعلن عنها في منظومة الامم المتحدة سواء في وظائف السكرتارية أو في خبراء المعونة الفنية لبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، والعمل على الاعلان عن هذه الوظائف الشاغرة في الصحف أو غيرها من وسائل الاعلام .

ن) حث الامم المتحدة على تنظيم بعثات خاصة الى الدول العربية لاختيار مرشحات للعمل في سكرتارية الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وفي مكاتبها الاقليمية .

س) مناشدة الحكومات والمنظمات الدولية على استثمار المساعدات الفنية في مواجهة الاحتياجات الاساسية والملحة للتنمية في دول المنطقة وخاصة في مجالات تنمية الموارد البشرية ، وان يحتل هدف زيادة معدلات مشاركة المرأة في التنمية ومستلزمات تحقيقها الموقع الجدير به في منظور التخطيط والتنفيذ لبرامج المساعدات الفنية الثنائية او الدولية .

ع) حث الدول العربيةوالمنظمات الاقليمية والصناديق العربية ومنظومة الامم المتحدة على ايجاد صيغ مرنة للتعاون الاقليمي بين دول منطقة غربي آسيا ، بحيث يتاح للدول الفقيرة في مواردها المالية مزيدا من الاستثمار في تنفيذ خطط التنمية بها من خلال موارد دول المنطقة ذات الثروة المالية الوفيرة ، وبحيث تتمكن دول المنطقة المصدرة للكفاءات البشرية من التعويض عما تصدره من هذه الكفاءات ، وذلك بما تقدم لها الدول المستوردة من اسهام في تمويل معاهد الاعداد والتدريب الوطنية وتوسيع طاقاتها وتحسين كفاءتها .

ف) تيسير حركة التبادل والتعاون في القوة العاملة وبخاصة من النساء فيما بين دول المنطقة ، وتوفير ظروف الاستقرار لها في الدول الوافدة اليها بما يحقق الاستفادة القصوى من نتاج عملها .

خـــاتمـــــــة

تستخلص الخاتمة من مقترحات العمل الواردة في اقسامها الاثني عشر السابقة أهم المقترحات التي تمثل مشروعات يمكن العمل على تخطيطها وتنفيذها في المدى القريب. وتمثل هذه المشروعات المختارة عناصر هامة في دفع غيرها من المشروعات والمقترحات الى حيز التنفيذ سواء كان ذلك على المستوى الوطني او الاقليمي ، هذا فضلا عن كونها تمثل احتياجات اساسية ومشتركة بين دول المنطقة في جهودها لادماج المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وفيما يلي أهم هذه المشروعات والمقترحات:

التخطيط والتنفيذ

١) وضع خطط العمل الوطنية

وضع خطة عمل وطنية في كل دولة من دول المنطقة على أساس خطة العمل الاقليمية لادماج المرأة في التنمية في دول منطقة غربي آسيا ، تأخذ بعين الاعتبار ظروف مجتمعها ، وأولويات التنمية فيه ، والموقف الاجتماعي للمرأة وتطلعاتها ، وما يتاح من امكانات مالية وفنية وادارية ، وما يمكن الحصول عليه من معونات عربية او دولية .

٢) التخطيط العام

(أ) اقامة دورات تدريبية وطنية واقليمية للمشتغلين في أجهزة التخطيط لدراسة الوسائل اللازمة لجعل ادماج المرأة في التنمية من أهداف التخطيط الاقتصادى والاجتماعي وما يتطلبه ذلك من بيانات وتحديد للأولويات وصياغة للبرامج والمشروعات،

(ب) التوصية لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية التي تعد استراتيجية عربية للتنمية الاجتماعية بدءا من عام ١٩٨٠ان تأخذ بعين الاعتبار ما ورد في خطة العمل الاقليمية لادماج المرأة في التنمية في دول منطقة غربي آسيا بما يحقق دور المرأة في التنمية الاجتماعية - منتجة ومستفيدة - كعنصر أساسي في التنمية الاجتماعية .

٣) الاجهزة الوطنية

دعم اللجان الوطنية للمرأة ودوائر المرأة في الدول التي اسست فيها بالخبرة الفنية اللازمة لرسم السياسات والتخطيط والمتابعة والتقويم وانشاء مثل هذه التنظيمات من ممثلي الوزارات والهيئات الحكومية والاهلية المعنية، وذلك في الدول التي لم تؤسس فيها بعد .

٤) التمويل

(أ) اعطاء المشروعات المؤثرة في ادماج المرأة في التنمية بطريقة مباشرة وغير مباشرة الاولوية الملائمة، بما يتيح لها التمويل المناسب من الموارد المحلية والوطنية، وبما يمكنها ايضا من أن تصبح مجالا للحصول على المعونات او القروض عن طريق الاتفاقات الثنائية او الدولية،

(ب) القيام بدراسات تكشف عن حجم الاستثمارات المخصصة من الخطط الوطنية في قطاع التنمية الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية، رجالا ونساء، وعن حجم المعونات والقروض من مؤسسات التمويل الاقليمية والدولية المستثمرة في هذه القطاعات ومقارنتها بالمستثمر في قطاعات التنمية الاقتصادية والمادية، والاستفادة من هذه الدراسات في وضع صيغ متوازنة لتنمية الموارد الاقتصادية والاجتماعية والبشرية،

(جـ) اقامة دورات تدريبية لصياغة المشروعات وأساليب تنفيذها بما يساعد الجهات الممولة المعنية من دراسة امكانية تمويل مشروعات تنمية الموارد البشرية والاجتماعية .

التعليم والتدريب

العمل على انشاء معهد اقليمي لتدريب المعلمين والمدربين من الجنسين للتعليم في معاهد التعليم الفني، وبخاصة في المهارات الحديثة وفي التخصصات الفنية التي تفتقر اليها مشروعات التنمية في المنطقة .

الاستخدام والطاقة البشرية

أ) اجراء مزيد من الدراسات حول حركة القوى البشرية بين الدول العربية والتعرف على موازين المطلب والعرض على مختلف المهن من النشاطات الاقتصادية المختلفة والاستعانة بها وبما هو متاح من دراسات متوفرة على وضع سياسة للتكامل والتوازن في اعداد وتدريب المهارات البشرية المطلوبة للتنمية في دول المنطقة .

ب) العمل على ايجاد نوع من التخطيط للطاقات البشرية في المنطقة يمكن الدول المصدرة للكفاءات البشرية من التعويض عما تصدره من هذه الكفاءات عن طريق اسهام الدول الغنية المستوردة لها في تمويل معاهد التدريب ومؤسساته.

خدمات الاسرة

أ) تنظيم حلقات دراسية وطنية لمختلف الاخصائيين والفنيين في مجال خدمات الأسرة للوصول الى الاسلوب المتكامل في تقديم هذه الخدمات، والى مواجهة الاحتياجات المتطورة لأفراد الاسرة.

ب) عقد حلقة دراسية اقليمية للتعرف على مشكلات النمو الاجتماعي والجسماني والعاطفي للأطفال في اطار التغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

التنمية الريفية وتحسين أحوال البدو

أ) انشاء ودعم مراكز التدريب التي تعد العاملين والعاملات على التنمية الريفية المتكاملة في وضع البرامج وتنفيذها.

ب) عقد ندوة علمية اقليمية حول تجارب المنطقة في تحسين أحوال البدو أو استيطانهم.

جـ) حث مراكز انتاج الوسائل السمعية والبصرية، ومؤسسات الاعلام على المستويين الوطني والاقليمي على انتاج مواد تعليمية وثقافية مناسبة لتطوير اساليب الانتاج والتثقيف الصحي والغذائي في البيئات الريفية والبدوية.

المرأة الفلسطينية

العمل على ادخال بند عن المرأة الفلسطينية في كل المؤتمرات الدولية والاقليمية التي تعالج قضايا المرأة والتنمية بداية بالمؤتمر الاقليمي التحضيري المزمع تنظيمه لدول غربي آسيا عام ١٩٧٩ تمهيدا لمؤتمر الدول لعقد المرأة التي سينعقد في ١٩٨٠.

البحوث والدراسات والمعلومات

أ) الاسراع في استكمال انشاء مركز المعلومات والوثائق للمرأة العربية - جامعة الدول العربية - وقد أبدت الأردن استعدادها لاستضافة هذا المركز في عمان، وربطه بما ينشأ من مراكز وطنية للمعلومات في دول المنطقة.

ب) انشاء مركز للتدريب والبحوث التطبيقية لدراسة ظروف المرأة العربية في دول المنطقة وذلك بالتعاون مع الامم المتحدة، مع الاستفادة من تجارب مركز المرأة في اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومركز آسيا والمحيط الهادى للمرأة والتنمية في طهران.

جـ) القيام بعمل دليل للنساء العربيات المتخصصات في المجالات المرتبطة ببرامج ادماج المرأة في التنمية، وتجديد هذا الدليل على فترات دورية، ونشره وتوزيعه على النطاقين الاقليمي والدولي.

التعاون الاقليمي والدولي

أ) حث اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا على اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو:

- متابعة تنفيذ المقترحات الواردة بخطة العمل الاقليمية لدمج المرأة في التنمية في دول منطقة غربي آسيا،
- جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بأوضاع المرأة والبرامج الخاصة بادماجها في التنمية في دول المنطقة، كجزء من نشاطات الاعداد للمؤتمر الاقليمي التحضيرى للمرأة الذى يزمع عقده في عام ١٩٧٩ تمهيدا للمؤتمر العالمي في ١٩٨٠،
- العمل على دعم برامج المرأة في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بزيادة عدد الخبراء المختصين في قضايا المرأة والتنمية حتى تتمكن من مواجهة المسؤوليات المتزايدة خلال عقد المرأة، ودراسة امكانية قيام وحدة خاصة بالمرأة والتنمية في نطاق هذه اللجنة.

ب) تكوين لجنة للتنسيق بين برامج المرأة التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا والمكاتب الاقليمية للوكالات المتخصصة للامم المتحدة وجامعة الدول العربية ولتقييم خطة العمل الاقليمية ومدى تطور أوضاع المرأة في المنطقة.